سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٩

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للارشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، ابراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للاسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للتربية والتعليم، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف ووزارة شئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للادارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية وشئون مجلس الأمة، عبده سلام.. للصحة، مصطفى كامل اسماعيل.. للعدل، محمد عوض القونى.. للسياحة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- مع تصعيد العمليات العسكرية، الاهتمام بالدفاع عن ميناء الاسكندرية	١
٢- الموقف النقدى، وموقف مصر مع صندوق النقد الدولى، وأحوال الصادرات والواردات، وأسعار السلع والعملة المصرية	١٣-٤٦

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٩/١١/٣٠

- عرض تقرير مفصل قدمه الفريق أول محمد فوزى عن التطورات العسكرية على الجبهة.
- عرض وزير الخارجية للموقف السياسى، على ضوء التحركات السياسية والدبلوماسية فى القاهرة وفى العواصم الكبرى وفى الأمم المتحدة.
- بحث بعض المسائل الداخلية، مركزا على التقرير المفصل الذى عرضه وزير الاقتصاد عن الميزانية النقدية.
- قرر المجلس أن يبحث فى اجتماعه القادم السياسة الزراعية، على ضوء التقرير الذى أعده وزير استصلاح االأراضى عن سياسة استغلال الأراضى المستصلحة؛ ويتضمن شروط التأجير والبيع لأراضى الدولة، ومهام الشركات الزراعية الجديدة، وسياسة تمليك الأراضى لخريجى الكليات الزراعية.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – قصر القبة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٩

عبد الناصر: بالنسبة لعمليات التصعيد من الناحية العسكرية إحنا كنا اتكلمنا على مينا اسكندرية، الحقيقة اللى لفت نظرى فيه معلومات جات من الداخلية على كلام داير فى الدوائر الدبلوماسية وكلهم بيتكلموا على مينا اسكندرية؛ يعنى العملية اللى تعجزنا هى مينا اسكندرية. إحنا اتكلمنا الكلام ده فى شهر ابريل اللى فات وقبل كده، وهو فعلا كلامهم صح مينا اسكندرية زائد معمل التكرير.. اتكلموا برضه على الاتنين دول.

وفى تصورى إن التصعيد هيزيد، إحنا لغاية دلوقتى ماسكين لكن طبعا هم قصاد الاستنزاف بيعملوا استنزاف مضاد على أساس إن احنا نطلب وقف اطلاق النار، لكن التأثير يمكن مش فعال فى بعض الحالات. يعنى اليوم قعدوا أربع ساعات غارات جوية مستمرة كان الخساير واحد قتيل وواحد جريح، أول امبارح ركزوا هم على الجزيرة الخضرا كان الخساير أكثر لأن فيه مخزن ذخيرة بتاعنا انفجر.

اللى أنا بقوله: إن هييجى يوم هتتصاعد الأمور أكثر من كده، دلوقتى برضه هم بيدخلوا جوه شوية.. دخلوا لأبو صوير وبيدخلوا لغاية عجرود والأول ماكانوش بيدخلوا أكتر من كيلومتر؛ فاللى أنا عايز أعرفه ايه اللى تم بالنسبة لميناء اسكندرية؟

إحنا اتكلمنا على تجهيز دفاع مدنى فى ٤/١٥ فى منطقة المينا واللبان باسكندرية، وبعدين دراسة اقتراح السيد حمدى عاشور بتفتيش المراكب الداخلة فى المينا كما حدث فى الحرب العالمية التانية.. ده يوم ٤/٢٧. وبعدين يدرس السيد صدقى سليمان اقتراح السيد حمدى عاشور بعمل ميناء تبادلى لميناء الاسكندرية فى الميناء الفرنساوى أو فى العجمى بتاريخ ٤/٢٧، وبعدين يقدم خلال أسبوع دراسة لكل الاحتمالات للموانى التبادلية.. ده قلناه يوم ٥/٤.

سليمان: كل ذلك تم توفير الاعتمادات اللازمة، يعنى هو حكاية المينا اللى فى الخارج دى إحنا كنا أثرناها، وبعدين اتضح إنها مش هتنفع فبنشتغل دلوقتى فى تعميق مجرى آخر للمينا، وعملنا اجراءات أخرى داخل المينا عشان رصيف البترول؛ كل دى حاجات اتعملت بالاتفاق مع الاخوان وجارى تنفيذها.

صالح: تم البوغاز دلوقتى..

عبد الناصر: هم برضه اتكلموا عن إنهم يتفقوا مع مركب قديمة على إنها تيجى، وبعدين يغرقوها فى المدخل فى البوغاز.

صالح: هو اللى تم البوغاز، وده بيبقى بيشيل لغاية ٥ آلاف طن مركب تعدى ٥ آلاف طن، انما البوغاز الرئيسى مافيش بديل له لأنه ١٢ متر عمق ده بيوصل لغاية ١٠ – ١٢ ألف طن؛ فهو برضه لسه مازلت الخطورة فى البوغاز الرئيسى.

عبد الناصر: طب هل اذا غرقت مركب ممكن تتسحب؟

صالح: بنسحبها قبل ما بتغرق بنلحقها بأقصى ما يمكن، بتتسحب ياإما بتتركن على جنب أو بتتسحب على برا على طول، والقوات بتكون واقفة جاهزة باستمرار. وقبل كده حصل إن مركبين أو تلاتة كانوا هيغرقوا فى البوغاز، سحبناهم على بره ومنهم كان كابتن يونانى صنعته ياخد البواخر يغرقها عشان ياخد التعويض!

عبد الناصر: يعنى لو حصل حاجة الملاحة مش هتقف؟

سليمان: إحنا عملنا دلوقتى بوغازين، يعنى البوغاز الحالى والبوغاز التانى عمقناه جزئيا وجارى تعميق المرحلة التانية من البوغاز، بوغاز المينا شغالين فيه.

صالح: فيه دلوقتى ٣ بواغيز فى اسكندرية.. الحربى الحالى ٩ متر، بوغاز المارابوت ٩ متر ده كان مستعمل واللى كان بيستعمله الأسطول الانجليزى وبيخش فى ناحية المينا بالعجمى، والبوغاز الرئيسى اللى هو ١٢ متر؛ دول اللى موجودين فى اسكندرية حاليا بس. فإذا كان البوغاز الكبير هينسد برضه مش هنقدر ندخل إلا بواخر لغاية ٤ آلاف.

وآهو جهزنا إحنا دلوقتى مرسى مطروح، المشوار بعيد فى نقل البضايع لكن يبقى أقرب بوغاز تبادلى ينفع للعملية. راس الحكمة متنفعش لأن تكاليفها كتير جدا وهى على البحر المفتوح. مرسى مطروح بنطهرها بقالنا ٤ أشهر، واتفتح البوغاز بتاعها واتطهر وبيخش فيه السفن وجارى استكماله، هينتهى بعد شهرين استكمال توسيعه لكن لغاية دلوقتى يقدر يشتغل ويقدر يشتغل بالمواعين، ويقدر يحتمل ٣ سفن كل سفينة حوالى ٤ أو ٥ آلاف طن من مواعين ويجيبها على البر ونشيلها تانى من المواعين؛ نفس الطريقة اللى ماشية فى سفاجا دلوقتى.

وبعدين فيه بوغاز السلوم – مرسى مطروح بحوالى برضه ٣٠٠ كيلومتر. بوغاز السلوم بعد مرسى مطروح بـ ٢٠٠ كيلومتر برضه بنفس العملية يقدر يحتمل ٣ سفن ويشغلها بالمواعين.

آدى البحر الأبيض، رشيد لا تصلح بالمرة وأى يوم الباخرة تخش متقدرش تخرج تانى الى ميناء دمياط!

عبد الناصر: كان حمدى قال على المينا الفرنساوى، ايه اللى اتعمل؟

صالح: المينا الفرنساوى متقدرش توقف فيها مركب أكتر من ٧٥٠ طن.

عبد الناصر: دى اللى على..

صالح: دى حتة رصيف صغير كانوا بيستعملوه بيصبوا عليه الكتل الخرسانية عشان يخرجوا يرموها على الحائط الخارجى، متوقفش فيها مركب إلا ٧٥٠ – ٨٠٠ طن بالكتير.

عبد الناصر: طب والجزء التانى، اللى هو بعد ما تطلع من فتحة البوغاز فى الحتة التانية اللى قصادها طابية العجمى؟

صالح: ما هى دى المارابوت.

عبد الناصر: فيها ايه؟

صالح: المارابوت بوغاز من أيام الفرنساويين.

عبد الناصر: آه.

صالح: فده بيخش فى جونة كبيرة تقدر تقف فيها البواخر بس غويطة جوه البحر.

عبد الناصر: لكن مينزلش؟

صالح: لا مينزلش إلا بمواعين برضه.

عبد الناصر: طب والبترول؟

صالح: البترول الحوض موجود، وبعدين بيبنوا حوض عمودى أو سور عمودى على الحوض الحالى، وحاليا يقدر يقف عليه كمان ٣ سفن بترول. انما كان فيه اقتراح تقدمنا بيه لمؤسسة البترول إن اذا أمكن نحول العلمين الى ميناء بديل؛ فبدل ما بيبقى يضخ بترول للخارج أبقى أستقبل فيه منتجات بترول من الخارج. بس فيه حلين.. إما أدخل خط سكة حديد من أقرب خط رايح مرسى مطروح واصله حوالى ٩ كيلومتر، وده يتكلف ٣٠٠ ألف جنيه، ويبقى يخش بواسطة السكة الحديد صهريجات السكة الحديد أو أوصل ماسورة بترول من الصهريجات دى الى الخط نفسه وأعمل المحطة؛ حوالى ٩ كيلومتر ماسورة أو سكة حديد واصلة ليه.. وده يقدر العلمين يشتغلوا بيه. فى الحالة دى ولو إن البحر مكشوف على عوامه، ولكن آهو يبقى بديل للاسكندرية وساعتها نشغل الصهريجات اللى شغالة دلوقتى بترول خام بترول منتجات جاية من الخارج. وفى الوقت نفسه اذا صعب علينا أو كان من الصعوبة نقل البترول الخام من العلمين لمصنع التكرير فى الاسكندرية بواسطة السفن لاسكندرية، أقدر أنقل لمعمل التكرير فى الاسكندرية بواسطة السكة الحديد من العلمين بالطريقة دى.

عبد الناصر: والنقطة التانية: يعنى اذا وصلت العملية الى ضرب ميناء الاسكندرية يبقى لازم هيضربوا معمل التكرير.

صدقى: هو الحل الوحيد إن احنا نزود المخزون؛ لأن من دلوقتى هم بيضربوا فى عجرود عشان خط الأنابيب اللى هو مفروض يبدأ بالكرود عن طريق السادات ميناء السادات.

عبد الناصر: هم بيضربوا مواقع الصورايخ.

صدقى: أيوه.. ضربوا جت فى محطة قبل كدا.

ف. فوزى: منطقة الشئون الادراية اللى موجودة.

صدقى: لا.. مرة جات فى الرصيف، ده كان عشان يمنعونا من إن احنا نشغل الميناء اللى نقلناه مسطرد وقت المعمل اللى كان فى السويس شغال فى مسطرد، بس عشان يشتغل لازم أجيب له خام فبننقل له من خليج السويس فى خط الأنابيب.

اذا ده امتنع، يبقى أمامنا المورد الوحيد للبترول إما عن طريق الاستيراد فى ميناء الاسكندرية أو الخام اللى بنكرره فى معمل اسكندرية؛ فاذا امتنع ورود الخام من الميناء وانضرب معمل اسكندرية يبقى عايزين لنا فترة يبقى عندنا مخزون كفاية الى أن يبدأ توريد البترول مرة تانية.

الاقتراح اللى بيقوله الأخ على أنا بأيده؛ لأن الحقيقة ميناء العلمين قابل إن تيجى فيه مراكب وبتيجى تشيل بترول فى الحالة دى نستخدمه للاستقبال، تتبقى المشكلة نقل المنتجات اللى هتيجى من العلمين الى الاسكندرية. ده خط السكة الحديد موجود، فاضل عملية الوصلة اللى بيتكلم عليها وأنا رأيى إننا نبدأ فيها فورا؛ وده يبقى ميناء تبادلى لاستقبال المنتجات بدل من ميناء اسكندرية.

انما الحل اللى سيادتك كنت وافقت عليه وأمرت بيه إن احنا نعمل توزيع منتشر للمخازن، وإحنا ابتدينا ننفذه فعلا من ساعة ما سيادتك أمرت، عشان يكمل هيحتاج لـ ١٢ شهر من وقت ما ابتدينا يعنى حوالى ١٠ شهور. الخطة اللى احنا عاملينها، إنه بنعمل مخزون ٣ أشهر داخل كل مركز؛ بحيث إن المركز اذا اتقطع عن بقية الجمهورية لمدة ٣ شهور ميتأثرش العمل فيه سواء اذا كان فيه انتاج أو للاستهلاك المنزلى.

وأيضا على نطاق المحافظة وبعدين على نطاق الجمهورية طبعا، يبقى عندنا مخزون يكفى أكتر من ٣ شهور من جميع المواد. أنا بقول ليه ٣ أشهر؟ لأن فى هذه الحالة هى المشكلة الفترة اللى هنحتاجها لغاية ما نصلح الحاجة اللى انضربت ويبدأ الورود، بس دى طبعا إحنا ابتدينا فيها زى ما سيادتك عارف من شهرين، طبعا بنستكمل المخزون جزئيا لكن على مدى الـ ١٢ شهر بتكون تمت الخطة كلها.. فهو ده الحل الوحيد إحنا بنرفع المخزون. دلوقتى عندنا الحد الأدنى من أى مادة من شهرين الى تلاتة.

صالح: نسيت أتكلم يافندم على أبو قير، أبو قير دلوقتى بيتجهز ميناء أغراض غير مدنية، وهو فى تجهيزه كميناء تبادلى تجارى هياخد مصاريف كتيرة جدا ووقت طويل ومش هينفع، درسناها كإنه تجارى مبيصلحش عشان البوغاز بتاعه طويل جدا وبيحتاج لوقت طويل.

عبد الناصر: طب نطلع من ده ايه هو بقى الميناء التبادلى؟

صالح: ما هو اذا كان هيكون توقف تام للاسكندرية، أقرب ميناء تام تبادلى مرسى مطروح والسلوم على البحر الأبيض. اذا كان جزئى يمكن السفن تخف حمولتها بس بدل ١٠ و١٢ ألف يبقى يجلنا ٤ آلاف والألفين؛ ودى برضه تقدر تحل أزمة مؤقتة لأن مش هتنفع فى سفن بترول لأن سفن البترول ثقيلة.

عبد الناصر: طيب الميناء التبادلى للبترول؟

صالح: ميناء العلمين.

عبد الناصر: ده بيتكلف قد ايه؟

صالح: من جهتنا كنقل داخلى حوالى ٣٠٠ ألف جنيه مبنى السكة الحديد أو نوصل ماسورة من الصهريجات الى السكة الحديد؛ فهيتكلف حوالى ٣٠٠ ألف، ودى مهماته موجودة يافندم.

صدقى: هو المينا شغال؟

عبد الناصر: آه.

سليمان: بماسورة واحدة.

عبد الناصر: يعنى هو الأرخص..

صالح: ندرسه أطلب من مؤسسة البترول تدرس الماسورة، السيد الدكتور عزيز يأمر بكده ونشوف التكاليف.

عبد الناصر: هو أنا بعتبر إن التصاعد ممكن بيتأخر الى مرحلة بنحسبها maximum ٥ أشهر؛ على أساس طبعا إن احنا اذا ماكانش فيه حل للموضوع مش هنقدر نقعد مدة أطول من كده.

فبالنسبة للموانى وبالنسبة للبترول وبالنسبة للحاجات اللى قال عليها الدكتور عزيز، لازم الحقيقة تكون خالصة على آخر مارس ولو نضاعف الشغل؛ لأن برضه مش عايزين نيجى فى وقت الزنقة ونقول اتزنقنا وحصل الشئ الفولانى نعمل ايه؟! وبعدين برضه بالنسبة للتصاعد اذا كان حد فيكوا عنده أى تصور لحاجة فى قطاعه يتكلم عليها.

ف. فوزى: لو سمحت يافندم.

عبد الناصر: أيوه.

ف. فوزى: مينا اسكندرية ممكن تتقفل مؤقت باحتمال قفل البوغاز وده ممكن تطهيره، الحاجة التانية: ممكن يعطل المينا من ناحية إنها لا تستقبل البضايع للجمهورية العربية المتحدة بحاجتين.. يدمر الأرصفة اللى موجودة ويبطل عمل المينا وأهمهم الحتة بتاع البترول والحتة بتاع الخشب. وجود مينا أخرى للبترول خارج ميناء الاسكندرية أمر ضرورى للغاية، بالنسبة للرصيف بتاع الخشب بنقلب الـ system اللى ماشى من ميناء اسكندرية الى نظام حرب؛ يعنى نقيد عدد المراكب اللى تكون موجودة فى وقت واحد فى أى وقت.

التكديس اللى موجود فى المينا أخطر من المينا نفسها، أيضا التكديس ده بالكم بتاع حمولة النقل اللى بيتوفر عندنا؛ فلو تاخد أولوية اسكندرية بالذات من ناحية حمولة النقل بتاعتنا فى إنه مافيش حاجة تستنى على الأرصفة أكتر من ٤٨ ساعة، ولو فيه تنسيق يتم بالنسبة للوزارات المستوردة. فيه مواسم بتيجى فيها كل البضايع الى مصر مرة واحدة؛ وعلى ذلك حمولة النقل اللى موجودة عندنا مابتتأتاش بالنسبة لكل وزارة على حدى.

عبد الناصر: يعنى المينا دلوقتى فيها بضايع مكدسة؟!

ف. فوزى: باستمرار.

جمعة: أنا بعت جواب بعد استكشاف سريع للسادة الوزرا المختصين كان فيه خشب وفيه سماد وفيه قمح موجود، وبعت جواب للسادة الوزراء الأسبوع اللى فات على إن احنا نخلى بقدر الامكان.

ف. فوزى: سهولة الوصول لميناء الاسكندرية أسهل حاجة فى الموضوع.

عبد الناصر: آه.. لأنه هييجى من البحر يعنى مافيش انذار.

ف. فوزى: بحاول على قدر الامكان أعمل حاجات مؤقتة، ولو إن ارتفاع أمواج البحر بيبطئ الحركة.

عبد الناصر: وبعدين هو عنده أكتر من مينا؛ يعنى عنده أسدود ولو إنها ميناء عسكرية لكن ممكن وعنده حيفا وعنده تل أبيب أيضا.

ف. فوزى: عتليت.

عبد الناصر: عتليت دى عسكرية؟
أيوه.

سليمان: هو جالى جواب من الأخ أمين النهارده بخصوص مشروع اعداد الدولة للحرب، هنقعد اجتماع يوم الأربع هندرس فيه كل هذه المسائل، ويحضروا السادة المتخصصين ونشوف المشروعات الاضافية اللى مطلوبة لتأمين منطقة الاسكندرية أو التفكير فى حاجة أخرى. يعنى هو كنا فكرنا أيضا فى إننا نعمل GT بره على مينا اسكندرية للبترول، ودرستها الموانى مع هيئة قناة السويس مع مؤسسة البترول وقالوا: مافيش حتة تنفع غير سيدى كرير، وسيدى كرير بعيدة.

ف. فوزى: ننقلها.

سليمان: أفندم؟

ف. فوزى: ننقلها، يعنى فيه حوالين البترول نواقص كثيرة ومهما ضبطنا العادم اللى بيحصل كل يوم من التكرير بيدى للدكتور عزيز صدقى ٣ سم على وش المياه، وبعدين كل شهر ينظف ويرد تانى لأن ٣ مراكب بتفضى تقريبا فى وقت واحد والحوض ماهوش معزول عن المينا.

سليمان: لأ.. إحنا بنتكلم على إنه مافيش حتة قريبة من اسكندرية – حسب الدراسات اللى اتعملت – تصلح إننا نعمل فيها GT؛ فانتهوا الى إنه مافيش غير سيدى كرير، وسيدى كرير بعيدة أوى وعايزة مشروعات طويلة الأمد ٣ سنين. فعلى كل حال هى دى اللى مفروض إنه هيصب فيها خط الأنابيب بتاع السويس – اسكندرية، يعنى هى الحتة دى المختارة انما قبل كده قالوا إنه مابيسمحش.

عبد الناصر: هو إحنا الحقيقة بصرف النظر عايزين نحسب اذا انضربت أو اتسدت ميناء اسكندرية هنعمل ايه؟! منجيش يوميها نقول بعد ما تنضرب هنعمل ايه؟! الكلام اللى احنا قولناه من أول السنة. كلام تانى برضه المعلومات المتوفرة إنهم عايزين يعملوا حاجة مواجهة لعملية ايلات، ممكن يعملوا حاجة فى البوغاز وممكن يعملوا حاجة فى المينا.. يعنى فيه معلومات بهذا الموضوع.

وبعدين الحقيقة أنا اللى لفت نظرى النهارده لهذا الموضوع التقارير جيالى من الداخلية عن كلام الدبلوماسين فى القاهرة الغربيين؛ كلهم بيتكلموا على نقطتين معمل البترول وميناء الاسكندرية، إن اذا دول انضربوا بيعجزوا الجمهورية فى حاجات أساسية بما يسبب لنا مشاكل داخلية.

فاذا انضربت اسكندرية أو اذا انضرب معمل التكرير يجب أن نكون مخططين خطة بحيث لا نشعر أو بحيث لا تؤثر علينا وإن أثرت يكون تأثيرها جزئى.. هو ده المطلوب. وبعدين منقدرش نقول نقعد ١٠ أشهر لأن ده إحنا فى السنة التالتة دلوقتى يعنى..

صدقى: هو فيه نقطة يافندم أبرزها، وهى إن وسائل النقل الموجودة فى البلد مش كافية من جميع الأنواع، يعتبر تكدس المينا مش تباطؤ من الوزراء فى سحب البضايع من المينا، بقدر ماهو إن مافيش وسائل سحب للبضايع لا فى السكة الحديد ولا فى الصنادل كافية لكل الكميات اللى بتيجى بالحجم التقيل؛ لأن دلوقتى كل الاستيراد بدل ما كان بيتوزع شوية من بورسعيد وشوية من اسكندرية بقى كله جاى من اسكندرية، فخط السكة الحديد طاقته محملة بالكامل، الصنادل برضه نفس الشئ، فالحقيقة هى عايزة حساب لأن واضح دلوقتى إنه طاقة وسائل النقل من مصادر ورود البضايع أقل مما قد نحتاجه فى الظروف المفاجئة.

عبد الناصر: بالعربيات..

صدقى: مش كفاية مبتقدرش تشيل كميات كبيرة، هى الأساس هى السكة الحديد.

صالح: وسائل النقل فى العربيات، إحنا دلوقتى فى سبيل شرائنا الى ١٠٠ عربية برليه جزائر ١٢ طن وياها مقطورتها، وبعدين بنجيب ٣٥ طن فرنساوى برضه برليه حوالى ٥٠ عربية، وجايب من أسبانيا برضه لتزويد طاقة النقل، فى الوقت نفسه اللى بيزحم اسكندرية السفن بتوصل – زى ما قال السيد وزير الحربية – فى وقت واحد، تبص تلاقى سيادتك مثلا ٧ سفن أو ١٢ بتوصل فى ٦ أيام ورا بعض أو ١٥٠ ألف طن قمح يوصل لى فى جمعة، وطاقة أى رصيف متزدش عن ألف طن فى اليوم التفريغ مش بس النقل.

فالحاجات دى – زى ما كان السيد وزير الحربية بيقولها – لازم تجيلنا على مدار السنة عشان ميبقاش كله بيزدحم بمحصول واحد مرة واحدة أو بضاعة واحدة داخلة مرة واحدة.. آدى سبب التكدس اللى بيحصل. هو مثلا القمح برضه تكدس بالسبب ده، وخد وقت وخد ييجى أسبوع أو أسبوعين واتصفى من اسكندرية، كذلك الخشب الأيام دى كابس علينا بالطريقة دى.. قبل البحار ما تتجمد فى روسيا بيبعتوا الخشب.

هويدى: هو يافندم سيادتك أثرت الاحتمال بتاع إغراق سفينة مثلا فى البوغاز، الاحتمال ده فعلا لو تم بهذه الصورة ففعلا يقفل البوغاز ويسبب مشكلة. السيد وزير النقل قال: إن عنده امكانيات إنه بيقدر يسحب المراكب قبل الاغراق، أنا بقول بس زيادة فى الاطمئنان وزيادة قدرة الطاقة بتاعتهم عشان سحب المراكب، يقال: إن فيه فى السلاح البحرى قاطرتين أو تلاتة موجودين لو انضموا فعلا بيبقوا مهمين فى العملية؛ بنقدر نضمن الى حد كبير هذا الموضوع ويتعمل لهم تجارب ونطمئن تماما إنهم شغالين الـ ٢٤ ساعة.

عاشور: يافندم إحنا كنا بنتناقش مع رئيس المينا عن أسباب التكدس الظاهرة اللى ظهرت من حوالى ١٢ يوم فجأة، فدى بيعلم الموضوع الى إن الصنادل مبتشلش بالطاقة الكاملة عشان منسوب المياه فى الجمهورية كله فى مستوى واحد أقل بعد السد العالى؛ فالصندل بيطلع نص الحمولة، مثلا دى تقدر توفر لنا من عجز العربيات فعلا اللى موجود. وأنا بحب أوضح الى إن لو المواعين اعتمدنا عليها بسبق إن أنا شوفتها؛ العدد أولا قليل، نمرة اتنين قديمة أوى. فمن دلوقتى نقدر نجهز مواعين أكتر وتكون لايقة عشان الاعتماد عليها يبقى اعتماد كلى.

أفندم؟

صالح: إحنا بعتنا نجيب بتوع بورسعيد لهذا السبب.

عاشور: العدد كله يافندم أظن كان قليل أيام ما أنا كنت هناك محافظ.

صالح: لا.. دلوقتى زادوا مليون بيجيبوا بتوع بورسعيد كمان.

قناوى: النقطة اللى بيثيرها السيد وزير الادارة المحلية، اللى هى النقل فى منطقة المحمودية وخلافها ده كله مبيتأثرش بالمنسوب بتاع المياه لأنها بتبقى الترعة مليانة؛ هو اللى بيأثر فيها عند نجع حمادى وقنا أو إسنا، ودى الحقيقة كان مفروض نخفض التصرف فى مثل هذا الوقت لغاية ٨٠ مليون أبقينا التصرف على ١١٠ مليون بـ ٣٠ مليون فى اليوم زيادة.. طبعا دى هتروح البحر.

هو فى الواقع هى الصنادل، كان فيه اشكال فى الأول فى الصنادل مشتراه من بلغاريا أظن أو المجر، وكانوا جابوا الغاطس بتاعها كبير بمتر وهى فاضية حتى هى لما تحمل تبقى ١,٨٠ متر وده لا يحتمل أبدا. وكان حتى الهيئة قدمت بحث فى هذا، وكان يجب تصميم استيرادها على إنها تكون تتحمل الغاطس بتاع النيل، انما تفاديا لمثل هذه الحالة إحنا بنرفع المنسوب بتاع المياه وبنضيع جزء كبير من المياه فى حوالى شهرين فى النهر. وأخيرا إحنا كنا قولنا: إن الغاطس يبقى ١,٢٠ متر بس، لكن فى الواقع هو يمكن عمل غاطس لـ ١,٤٠ متر. وأنا بلغت السيد أمين هويدى بهذا الشأن، وكمان أنا مش هخفض التصرف عن ١١٠ مليون فى اليوم، لكن أما وجه البحرى والمحمودية فدى طبعا على طول السنة ملاحيا بتاخد الكفاية بتاعتها.

صالح: هو فعلا فى نجع حمادى وإحنا جايين، انما وجه بحرى ماشى لكن فيه بعض حتت يعنى الأهوسة بتضايق فبياخد ثلاث إربع الحمولة، هو السبب الأساسى وصول السفن كلها بنفس نوع البضاعة فى مدة قصيرة.

عبد الناصر: طيب يعنى ندى المسؤولية للأخ صدقى ونخلصها.. الجمعة دى تجتمع مع الوزرا إنت المسؤول وعايزين بتكون فيه خطة بحيث نخلص فى أقرب وقت ممكن ومنأجلش الموضوع.

سليمان: يوم الأربع انشاءالله.

رياض: فيه نقطة أرجو بحثها من ضمن الحاجات الحقيقة يافندم، إن فيه احتمال إن المينا لما بتتضرب مش معناها إنه لازم المينا هتدمر تدمير كامل، انما يصح تدمر تدمير جزئى أو بتشعل فيها حرائق فتؤدى الى تدمير. المينا يعنى اذا محتاجة الحقيقة الجزء اللى قاله الأخ أمين: إن فيه استعداد لسحب المراكب اللى بتغرق فى البوغاز دى بافترض إنها موجودة.

انما الحاجة التانية اللى هى الدفاع المدنى، ومش بس دفاع مدنى الحقيقة يعنى زى ما فى فيتنام. الواحد كان بيسمع وبيقرا لما كانت السكة الحديد عندهم بتتضرب والكبارى بتتضرب؛ خلال كذا يوم السكة الحديد بتتصلح والكبارى خلال أسبوعين بيكون اتصلح. يعنى فيه جماعات جاهزة معاها أدوات الاصلاح للعمل، فإذاً حتى رصيف لو انضرب لابد إن يكون فيه materials برضه ولو مؤقتة جنب منه بحيث إنه يتصلح، أو حرايق حصلت لسه خشب موجود نكون مطمئنين الحقيقة إن وسائل

الاطفاء موجودة أو مضاعفة. الحقيقة طالما إن دى نقطة حيوية بالنسبة لنا، فاللى برضه يتبحث أيضا الدفاع المدنى يضاعف فى المينا. الحاجة التانية يكون فيه جماعات جاهزة مش بس لانقاذ المراكب بل لاصلاح الأرصفة دى اللى حصل فيها تدمير جزئى.

عبد الناصر: الأخ حسن..

زكى: هو الموقف النقدى بصفة عامة لما كنا أعدينا الميزانية النقدية فى الأعوام الماضية كان فيه عجز حوالى ٧٠ مليون جنيه، وبعد كده حصلت ظروف أدت الى تحسين الموقف وبعضها عجز تجارى اللى حسن الموقف؛ مثلا تحسن الانتاج الزراعى وانتاج القطن، فمثلا نزل سعر الرز فى السوق العالمى، فيه بعض الطلبات للطوارئ.. أعدنا تسوية الميزانية النقدية.

كمان حصلت اتصالات بينا وبين صندوق النقل الدولى وبين بعض الهيئات؛ فأمكن بالنسبة للصندوق من إننا نحصل على قرض فى يناير انشاءالله على ٢٠ مليون ميسر واتفقنا عليه. أيضا اتفقنا مع ايطاليا على صفقة بتاع ٢٨ مليون دولار، دى أمكن استغلالها فى عمليات قمح قللت العجز. كل اللى عملناه المسائل دى أدت الى اعادة تسوية الميزانية، ولكن برغم ذلك أصبح الوضع فيه عجز حوالى ٤٩ مليون جنيه.

هو من العسير جدا إننا كنا نقول إننا نحاول ننقص الاستيراد أو نضغط لأن الحقيقة هيأثر على حاجات كبيرة، يعنى ممكن يكاد يكون صعب إننا نفكر فى الناحية دى. فكان الحل إننا نحاول نشوف وسائل تدبير هذا، من ضمن الوسائل إننا كنا بنتكلم مع المانيا ومع الكويت إننا نأجل بعض الديون المستحقة، وإن كانت الديون سبق استحقت وأعيد جدولتها يعنى دى اعادة جدولة ما سبق؛ فكان من الصعب شوية إننا نوصل لهذا، ويمكن فيه الصعوبة إننا نلاقى موافقة من الكويت وإن كانت المانيا يمكن يكون عندها استعداد إنها تبحث فى الموضوع.

برغم ذلك مازال عندنا عجز فى الموازنة كبير فلابد من الحصول على قروض، وماكانش فيه سبيل للحصول على قروض ميسرة لأننا استنفدنا امكانياتنا من التسهيلات المصرفية، بالرغم إنها كانت ١١٠ مليون نقصناها ٨٥ وسمحنا إنها توصل لحوالى ٩٠، لكن برغم ذلك من العسير إننا نزودها عن كده لأنها هتبقى تكاليف عالية وهتؤدى الى نقص فى السيولة عندنا.

فكنا اتكلمنا مع صندوق النقل الدولى على أساس إننا نحصل منه على قرض، والواقع دى برضه كانت مربوطة بعملية أخرى؛ وهى إن احنا لما اتكلمنا مع الأمريكان على اعادة جدولة الديون اللى علينا اللى هى حوالى ١٥٠ مليون دولار، فكانت وافقت على إنها تعيد جدولتها على ٥ سنوات وعملت ترتيبات معينة، إحنا الحقيقة كنا طلبنا منها إنها تيسر أكتر فمتفقناش لسه معاهم فى هذا.

طبعا تأخير الاتفاق معاهم عطل القروض بتاعتنا اللى مفروض ناخدها من البنك الدولى؛ لأن طبقا لنظام البنك لو دولة تبقى مدينة لدولة ومايكونش فيه اتفاق بينهم وبين بعض تقوم توقف القرض.. فموقوف القرض لغاية ما نتم الاتفاق.

فإحنا قولنا لصندوق النقل الدولى برضه: إن من المصلحة إننا ناخد القرض عشان ييسر لنا السداد فى المستحقات اللى علينا ونعيد جدولة الديون مع أمريكا، وفى الوقت نفسه يحلوا مشكلة عجز الميزانية النقدية الحالية.

إحنا دلوقتى موقفنا مع الصندوق لما ناقشناه يتلخص فى الآتى..

إحنا حصتنا فى الصندوق حوالى ١٥٠ مليون دولار، وإحنا مدينين للصندوق الآن حوالى ٨٠ مليون دولار وكسور. ونظام الصندوق بيقسم علاقته بالدولة المنضمة الى شرائح مختلفة؛ يعنى اذا كانت مدينة فى الشريحة الأولى تقوم تقدر تاخد أوتوماتيك اللى هى عاوزاه، الشريحة التانية تاخدها بصعوبة أكتر، الشريحة التالتة نظام تثبيت.. وهكذا.

فطبقا لوضعنا معاه لابد إنه يبقى فيه نوع من نظام التثبيت، مانقدرش ناخد أوتوماتيكى حصة خاصة إن احنا فوق فى الشريحة التانية أو فى آواخره؛ فمن هنا كان لابد إن يحصل نوع من التفاهم بينا وبين الصندوق. اتعمل نوع من الاجراءات طبقا لتعليماته اللى سماها اجراءات تساعد على اعادة التوازن فى ميزان المدفوعات.

اتناقشنا مع الصندوق فى هذا الموضوع، وباختصار اللى أمكن الصندوق نصل معاه اليه هو الوضع الآتى..

هو طبعا الصندوق مسلم إن مافيش لا تخفيض عملة ولا اجراءات من دى، ولكن عاوز إن اجراءات معينة تتخذ ليكون من شأنها تشجيع الصادرات والحد من الواردات، أو اعادة نظر تكاليف الواردات على السعر الحقيقى وبالتالى سد جانب العجز فى ميزان المدفوعات، وأيضا اتخاذ اجراءات مستكملة لما اتبع من اجراءات قبل كده تساعد على تحرير النقد.

إحنا قلنا له: إن احنا اتخذنا اجراءات مختلفة، وشرحنا له التعديلات اللى حصلت بالنسبة للنقد والتيسيرات اللى عملت فى السوق الحرة، والسماح للمصريين بعمل حسابات من العملات والتحرك اللى حصل. وهو اقتنع وقال لنا: لاشك إنها خطوات، لكن قال: إن لابد من استكمالها بخطوة أخرى.

الخطوة الأخرى المقترحة هى الآتى: الصندوق بيقترح إنه نوضع بدل ضريبة أو إن المصدرين لمجموعة من السلع ياخدوا اعانة حوالى ٣٥٪؛ معنى ذلك إن تتعمل قائمة بسلع معينة إحنا نختارها، وهذه السلع تبقى تاخد اعانة ٣٥٪ على الصادرات، والعملة اللى بتيجى من هذه الصادرات اللى هى معانة بـ ٣٥ تباع لمجموعة من الواردات بالعلاوة اللى هى ٣٥٪. وطبعا كل ما يكون حجم السلع اللى بتخضع لاعانة الصادرات كبير كل ما يمكن إننا نقدر ناخد قرض أكبر.

هو المسألة اللى احنا بنقترحها هى الآتى: إننا نقدر نتخير مجموعة من السلع هى فعلا تحتاج الى اعانة فى حدود الـ ٣٥ سلع صناعية وسلع زراعية، وهى أرقامها مش كبيرة لكن حجم التعامل فيها سواء كان على عملات أو اتفاقيات رقم لا بأس به. وإحنا بنقترح مجموعة من السلع تغطى فى الصادرات ٣٠ مليون والواردات ٣٠ مليون. هذه الصادرات اللى بتاخد الاعانة دى الـ ٣٥ مليون، ٣٥ ٪ العملة الناتجة منها بتباع لمستوردين لمجموعة من السلع، بنحدد هذه السلع تتحمل بالـ ٣٥٪.

النقطة المهمة بقى وهى أثر هذه الزيادات من الواردات، لأن مشكلة الصادرات فى تقديرى مافيهاش اشكال لأنه فعلا معظم هذه الصادرات بتحتاج هذا المبلغ، ويمكن من المصلحة إنها تاخد الاعانة المطلوبة عشان تقدر تزداد صادرتنا منها أو يحصل shift من اتفاقيات العملات الحرة.

المسألة بقى بالنسبة للواردات السلع اللى هتتحمل هذه العلاوة من الواردات، ايه أثر هذه الزيادة على الأسعار؟ فإحنا بنقترح إن نيجى لمجموعة سلع الواردات دى بنقسمها الى مجموعتين ده داخليا؛ إحنا علاقتنا بالصندوق هى الوضع العام، إحنا داخليا بنقول: إن السلع دى نوعين..

سلع تتحمل ٣٥٪ وهذه النسبة يتحملها المستهلك؛ زى مثلا قطع غيار السيارات، قطع الغيار بالنسبة للآلات. فيه مجموعة من السلع الاستهلاكية بتيجى لـ ٣٠٠ ألف – نص مليون – مليون جنيه، بعض أقمشة معينة وبعض السيارت، ودراجات حاجات من دى.. دى ممكن يتحملها المستهلك يعنى تأثيرها ميذكرش.

وبعدين يتبقى مجموعة أخرى من السلع بنقول: إن قد يتأثر بيها المنتج وبالتالى يحملها المستهلك أو يبقى فيه نوع من عدم التوازن فى تكاليف الانتاج الداخلية؛ فبنقترح إننا نعمل صندوق موازنة داخلى هنا عندنا، هذا الصندوق بيتحط يبقى للموازنة فى الأسعار، بيتحط فيه الحصيلة اللى

بناخدها، وبنرجع من داخل الصندوق يتحط فيه أيضا المبالغ الموجودة حاليا فى ميزانية الدولة من صناديق الدعم؛ لأنها مفروض تلغى صناديق الدعم للسلع اللى هى هتاخد بالفعل الـ ٣٥ لأن بعضها بياخد فعلا ٣٥ عن طريق صندوق دعم.. فهيتلغى الصندوق.

ناخد المبالغ اللى فى صناديق الدعم تتحط فى هذا الصندوق. علاوة على هذا وذاك إنه أرباح قطاع الصناعة اللى ملتزم بها إزاء وزارة الخزانة؛ اللى هى أظن حوالى ٥٥ مليون مش الأرباح اللى داخلة الميزانية الأرباح العامة.. يعنى هو محقق أكثر من هذا. اذا كان محقق مثلا ٧٠ أو ٧٢ بنقول: جانب منه يتاخد فى هذا الصندوق لأنه ماكانش أصلا رايح للميزانية.. رايح للخزانة وبالتالى يبقى هذا الصندوق يمول العملية دى، زائد بنقترح أيضا علاوة اضافية. دى غير عمليات الصندوق إحنا بنقترحها داخليا؛ اللى بيحول من الاتفاقيات الى عملات حرة علشان بندى له هدف بنيجى نقول للمصنع: إنت مثلا هدف صادراتك ١٠ مليون، طب هو لما صدر ١٠ مليون السنة اللى فاتت فمش مصلحة إنه ياخد ٣٥ النهارده؛ لأن هو بالفعل صدر السنة اللى فاتت فأنا أديله ازاى ٣٥! أنا بديها له كدا من الصندوق، ولكن بقول: اذا زودت عن الـ ١٠ مليون أديلك مثلا نسبة مئوية. ودى كنا درسناها مع وزارة الصناعة، ولقينا يمكن رقم زى دا يتشجع ويدى push للمصانع إن هى تزود صادرتها ياتعمل shift من الدول الشرقية الى الدول الغربية.

ده الأساس العام بالنسبة للمشروع اللى كنا بنتكلم مع الصندوق عليه.

هو طبعا كان فيه كلام على القرض اللى احنا بنتكلم مع الصندوق عليه، وهو بيقول: إنه يمكن فى عملية زى دى كانوا بيتكلموا على ٣٠ مليون دولار وإحنا كنا طالبين ٥٠ مليون دولار. هم اتصلوا أخيرا بواشنطن وسافر وجه، فكان قال لى أول امبارح: إنه يمكن منوصلش أوى لمبلغ الـ ٥٠ لكن هيحاولوا يشوفوا أقصى رقم ايه.

عبد الناصر: طب قول السلع.

زكى: بالنسبة للسلع.. بالنسبة مثلا للصادرات: لأنه متهيألى إن الكشف ده سهل لأنه فعلا معظم هذه الصادرات تحتاج الى اعانة، نقول: مثلا القش والدخان والفحم الحيوانى والملح والزيوت العطرية والمشمع البلاستيك والخضروات والموالح والحلوى والزيت والبيرة والكسب والروائح العطرية وفوسفات الكالسيوم وأسمدة فوسفاتية والأسمنت، منتجات جبس وأحذية، مطاط، أنابيب، أثاث خشبى، سجاجيد، منتجات حرير وصوف، أثاثات معدنية، معادن أخرى، تلاجات وأجهزة التكيف.

وبعدين أيضا فيه بعض سلع زراعية، زى الخرشوف والثوم والطماطم والبطاطس والدواجن والجلود الخام والأسماك الطازجة والفول والفاصوليا والموز والمانجو والبرتقان والفول السودانى والأسماك المملحة، والصحف والمجلات والكتب وعصير الفواكه.

هو بعض هذه السلع الحقيقة أرقامها قليلة فى التجارة الخارجية، لكن ممكن أوى إنها تدى رقم كبير لو خدت اعانة.. ده بالنسبة للصادرات.

بالنسبة للواردات: فيه واردات صناعية زى فلتر السجاير وكبريت واسبستوس والمطاط الصناعى والطبيعى والجلود الخام الخلاصات وزيوت الدباغة وكيماويات مختلفة وصودا كاوية وخامات بلاستيك وخامات مستحضرات التجميل حديد خردة وزهر وحديد للمطروقات وصلب ونحاس وخام ورقائق الألومنيوم ورصاص وقصدير.

وبعدين كان فيه من قطاع التموين شحومات نباتية وبن واحتياجات قطاع التجارة الخارجية.. ودى متفق مع القطاع بالكامل.

وبعدين بقى الخشب قطاع التجارة الخارجية الخشب أنواع مختلفة، وورق وحديد تسليح وقطع غيار السيارات.. ده بنقترح إنه ميتعوضش خالص.. قطع غيار السيارات ده فيه حوالى ٤ مليون جنيه، اطارات كاوتشوك للسيارات.. دى سلع الواردات.

أنا كنت بقترح هو اللى مطلوب مننا الآتى: هو عادة الصندوق النقطة اللى هى غامضة أو عايمة بينا وبينه اللى دى دايما إحنا بنحب نستفيد منها، إن احنا بنقول له: إن المفروض إن احنا نتكلم على سلع حجم تجارتها كذا؛ فأنا لما باخد هنا السلع، بتعامل فى سلع بمليون جنيه بالعملة الحرة و٥ مليون جنيه بالاتفاقيات؛ يبقى حجم تجارة هذه السلع ٦ مليون. أنا لما بآجى بقول له: أنا عاوز أتعامل فى سلع أخضعها لهذا النظام قدرها ٣٠ مليون جنيه صادرات و٣٠ مليون جنيه واردات، فأنا بحضر مجموعة من السلع حجم تجارتها ٣٠ مليون جنيه يغطى الناحيتين الحر والاتفاقيات. ولذلك أنا باخد مجموعة من السلع حجم تجارتى فيها بالنسبة للعملات الحرة أقل من ٣٠ مليون؛ لأنها فى النهاية لما بنضيف لها حجم التعامل بالنسبة للاتفاقيات بيوصل لهذا المبلغ.

هو بس النقطة الأساسية، إنه يهم الصندوق إنه يحس إن فيه بعض السلع اتحملها المستهلك، لكن مالوش يخش فى تفصيلات معانا. يعنى مثلا لما نلاقى إنه قطع غيار السيارات ارتفعت والأسمنت ارتفع سعره لأنه بالطبيعى هيرتفع سعره، الأسمنت مفروض يطلع سعره والحديد التسليح هيطلع لأن سعر حديد التسليح فى السوق العالمى زايد ٧٠٪ وإحنا خسرانين فيه؛ مقدرش أبيعه بالسعر ده لازم هرفع سعره. يعنى فيه بعض سلع طبيعتها هترتفع لأن السوق العالمى طالع سعرها بعيد جدا عن التكاليف؛ فدى لما هتبقى تمشى يمكن تدى نوع من اللى باين من هذه العملية يتحمله

السوق؛ لأنه ملوش فى إنه يبحث ورايا لأن أصلا كل هذه السلع راحت للمستهلك لأن هو بيتفق معانا فى اطار عام وهو أساس التمويل مصرفى، أساس عمليات الائتمان توازن ميزانا. وبعدين فيه بعض عمليات تفصيلية بيخش فيها.. ايه حجم التعامل فى هذه السلع، وكل ما يمكن إن أنا أقول له: إن نديله indication على طبيعة السلع.. يعنى نوع هذه السلع بصفة عامة ايه ولما بيبقوا كل شهرين تلاتة بنتكلم معاهم فى بعض التفصيلات.

صدقى: يافندم لو سمحت الموضوع ذو شقين..

أولا: موضوع علاقتنا بالصندوق والأخ حسن قال: إنهم يهمهم حجم التعامل المواد اللى هنخضعها لهذا التبادل، وهو رأيه إن فى حدود ٦٠ مليون يعنى ٣٠ استيراد و٣٠ تصدير يبقى الحجم مقبول.

ثانيا: انعكاس هذا على مستوى الأسعار فى البلد، اذا سلمنا بإنه الواردات اللى هندخلها فى الجداول دى هتحمل بعلاوة ما ولتكن ٣٠ – ٣٥٪ ووقفنا على كده يبقى معناها إن على طول اذا كانت داخلة فى انتاج صناعى أو هى سلع للاستهلاك مباشرة الأسعار هترتفع بهذا القدر. مقابل هذا الصادرات أيضا اللى هيصدر بالعملة الحرة هنديله علاوة ٣٠ – ٣٥٪، ده هيبقى ايراد للى صدر بالعملة الحرة، طالما إحنا سياستنا إن احنا نحاول نوجد توازن فى الأسعار ولا نسمح إلا بارتفاع فى أنواع معينة مافيش مانع إنها ترتفع.

الحل المقترح إن احنا نعمل صندوق موازنة، المبلغ اللى احنا مفروض نديه للمصدرين مندهوش لأن هو حاليا بيصدر وسعر التصدير الحالى بدون العلاوة بالنسبة له ماشى بالأرقام اللى احنا ماشيين بيها.

الوادرات المفروض إن أنا هدى للمستورد العلاوة، لو إنه الصادرات اللى هيخضعها للبنك تعادل قيمتها الواردات يبقى مافيش مشكلة؛ لأنه المبلغ اللى كنت هديه للصادرات هو اللى هاوديه للمورد ويبقى صندوق الموازنة لغى العمليتين.

الحقيقة إنه مقدرناش نجد فى الكشوف بالنسبة للصادرات والواردات هذا التوازن الكامل وإنه بقى من صندوق الموازنة، حصيلة الـ ٣٥٪ أو ٣٠٪ اللى كنا هنديها للصادرات بتخش فى الصندوق بنعين بيها أو نعوض بيها المستورد عن العلاوة اللى دفعها فى تلك السلع اللى احنا مش عايزين إنها سعرها يرتفع بالنسبة لتكلفتها. هيحصل فيه فرق بين الاتنين بنقول: إن احنا نعوضه باعتماد حسبناه

الحقيقة لقينا إن السنة دى مش محتاجين لأكتر من ٢ مليون جنيه، وبالتالى ممكن إن احنا ننفذ ما يطلبه الصندوق كاملا فى حدود الأرقام اللى احنا قلناها دى بدون أى رفع لأى سلع من حيث الأسعار.

الأخ حسن بيرى إنه فيه بعض السلع اللى موجودة هنا تتحمل إن احنا فعلا نرفع أسعارها.. سلع استهلاكية شبه كمالية يعنى تلاجات، تلفزيونات، أى حاجة من هذا بتيجى باستيراد ممكن إننا نحملها العلاوة، مافيش داعى إن احنا نعوض المستورد. يعنى سعرها يرتفع فى السوق نفس الشئ بالنسبة لقطع الغيار اللى هى ابتدت بسعر ويمكن بتتباع فى السوق بـ ٣ أضعاف قيمتها أو أربع أضعاف قيمتها، لما تتحمل فرق السعر ميجراش حاجة.

لما بنحسب الحصيلة لهذا، بنلاقى إنه بين الصادرات والواردات هيبقى فيه ٤ – ٥ مليون جنيه علينا إن احنا نعوضها بالعلاوة اللى هى ٣٠٪؛ يعنى محتاجين لحوالى من ١,٥ الى ٢ مليون.

إحنا اقتراحنا إنه السنة دى الوارد فى الميزانية يبقى موارد على وزارة الصناعة إنها تحققها، الحقيقة إحنا حققنا أكبر منها فممكن إن احنا ندعم الصندوق ده بمبلغ ٢ مليون جنيه من الفائض اللى ماكانش وارد فى الميزانية؛ حتى لا تتأثر الميزانية وتبقى العملية بتتم طبقا للسياسة اللى الدولة بتراها بإنه لا يزيد سعر أى سلعة نتيجة لتطبيق العلاوة.

الاقتراح التانى اللى احنا بنراه: إنه ممكن جدا إن احنا نزود صادراتنا بالعملات الحرة نقلا من بلاد الاتفاقيات أو زيادة طبيعية فى القيمة الاجمالية، اذا إحنا أعانا بعض السلع بعلاوة اضافية.

الحقيقة حتى قبل حكاية الصندوق دى أنا كنت كلمت الأخ حسن، واتفقنا على إنه ندى علاوة اضافية ١٠٪ للى يحقق هدف الصادرات بالعملة الحرة ثم يتجاوزه، ياخد عن الجزء اللى تجاوز بيه الهدف علاوة اضافية ١٠٪، ليه إحنا بنقترح هذا؟ لأنه عادة الصادرات بالعملة الصعبة بتبقى أسعارها أقل بكثير من بلاد الاتفاقيات فبيبقى بتشكل خسارة للشركات المنتجة، لو إن احنا عوضناهم فى حدود الـ ١٠٪ دى يبقى ممكن إنهم يزودوا صادرتهم بدون خسارة.

أيضا ده بيبقى من اختصاص الصندوق يعنى يحقق غرضين..

أولا: إن احنا عملنا التبادل المتكافئ اللى طلبه الصندوق بدون انعكاس على الأسعار إلا فى حدود اللى تقرره الدولة.

ثانيا: أيضا بنقدر نتوسع فى الصادرات عموما بالعملات الحرة نتيجة لوجود اعتماد فى الصندوق، بنقدر نديله علاوة اضافية لصادرات العملات الحرة.

الكشوف اللى هنا الحقيقة اللى لقيناها فى الصناعة أغلبها هيعوض بالكامل عن العلاوة لأنها داخلة فى تكلفة سلع تانية. التموين اللى ناقشناه مع السيد وزير التموين وفيه بند اللى هو مثلا البن، هو بيرى إنه ميعوضش يعنى ممكن نتحمل العلاوة بدون تعويض، الحاجات التانية لازم نعوضها. الأخ حسن هو اللى اقترح الكشف اللى موجود، وبيرى إن حتى أغلبه مافيش داعى لتعويضه إلا يمكن حاجة أو اتنين، لكن مثلا السلع الاستهلاكية وغيره كله مش هيعوض. فاذا وافقوا على هذا يافندم، يبقى الصندوق بينفذ ما يطلبه الأخ حسن بدون انعكاس على رفع لأى سعر لأى سلعة إلا اللى الدولة ترى موافقة على رفع سعره.

مرزبان: لو سمحت لى يافندم، يمكن من حيث المبدأ يمكن هى دى كانت خطوة واقعية للواقع فعلا؛ لأن فيه فرق ما بين العملات الحرة والاتفاقيات سواء فى التصدير أو فى الاستيراد فيه فرق فى الأسعار، لكن من الناحية التانية أنا بقول هذه الموازنة مافيش شك موازنة على الورق، يعنى العملية قطعا هيكون لها انعكاس على الأسعار نحو الزيادة، وهى فى الواقع أيضا خفض لقيمة العملة بتاعتنا مهما حاولنا إن احنا نوازنها محليا.

يعنى العملية هتبقى صعبة على أساس إن أى تصدير هديله ٣٥٪، اذا كان القطاع العام هيقدر يوازن بعضه لكن المصدر ماهواش هو المستورد. اذا كان دخل القطاع العام هيوازن، لكن فيه قطاع عام وفيه قطاع خاص وفيه صناعات مختلفة؛ فمش ممكن واحد فى القطاع الخاص هيبقى يصدر وبعدين هحرمه ٣٥٪. وأنا رسميا فى البنك عشان آخدها أديها لشركة أخرى سواء فى القطاع العام أو الخاص؛ يعنى ممكن تتسوى هنا لكن أنا بقول برضه حتى للصندوق: النقل هيرجع يكشف إن العملية دى عملية داخلية عملية صورية وماهواش ده الهدف اللى هو بيسعى اليه.

الناحية التانية: إن الاستيراد عن ٣٥٪ زيادة هتنعكس مش بس زيادة الـ ٣٥٪ قصاد ٣٥٪ فى الصادرات، ده ينعكس إن فيه زيادة تكلفة الاستيراد زائد الجمارك زائد المصاريف كلها بتبنى على أساس التكلفة؛ فهتبقى الزيادة الفعلية أكثر من ٣٥٪.

اللى أنا شايفه فى الواقع بمعالجة ميزان المدفوعات من هذه الناحية، لا يمكن يتأتى إلا اذا زودت صادراتى من الاتفاقيات الى الحر وبالعكس قللت وارداتى من الحر الى الاتفاقيات، فيما عدا هذا يبقى مجبتش أى حصيلة اضافية من النقد الأجنبى.

يعنى أنا بعمل عملية موازنة بالجنيه المصرى هنا انما بحسب الـ ٣٥٪ من واحد أوديها للتانى، ممكن بعملها بهذا الوضع لكن حصيلتى من العملات الخارجية وأيضا مدفوعاتى بالنقد الحر هى هى متأثرتش إلا اذا حصل هذا التحويل.

هذا التحويل مش هيتم على الـ ٦٠ مليون، يعنى فى الـ ٣٠ مليون صادرات و٣٠ مليون واردات قيمة التحويلات دى قد ايه؟ يمكن ٤ – ٥ – ٦ مليون هبحث أثرها على معاملاتى مستقبلا مع بلاد الاتفاقيات. بلاد الاتفاقيات بتشترى منا بالأسعار أعلى من العملات الحرة، وهى عارفة الفرق لسبب إن احنا مدينين لها وفيه مديونية بتحب هى تستنفذها فبتدفع أعلى.

ممكن أيضا هذا الاغراء بيمتد لما آجى أسوق قيمة الصادرات بالعملة الحرة إنها برضه تعرض أعلى، ده من مصلحتها لازم تاخد ديونها أكتر، وهى فى نفس الوقت بتعوضه إن هى أما بتبان فى وارداتها إن أنا هفيده ٢٠و٣٠٪ زيادة، فإذاً هشوف برضه فى الآخر إن أنا هضطر أستورد منها لأن معنديش عملات حرة. اذا مااتحققتش الهدف اللى أنا عايزه يبقى هدفع زيادة لبلاد الاتفاقيات؛ يعنى إحنا بنيجى فى المقارنة فى الاستيراد دلوقتى بنقارن بيه العملات الحرة بالاتفاقيات، وأنا عارف إن فيه زيادة والسبب لأن مافيش نقد حر، يمكن بضطر أشترى من بلاد الاتفاقيات وهى عارفة الأسعار المعروضة الحرة قد ايه والفرق قد إيه. لو أنا هادى علاوة ٣٥٪ فى الاستيراد فى الحر فبرفع تكلفة الاستيراد فى الحر، أنا بخشى من دى لأن دى قد تشجع دول الاتفاقيات أيضا إن هى ترفع الأسعار، لأن أمام المنافسة برضه هتبقى هى الأحسن وبالصورة دى قطعا هيبقى فيه انعكاس على رفع الأسعار.. ده اللى بقوله فى الآخر.. هيؤول الى رفع أسعار.

بالنسبة للسلعة الاستهلاكية اللى بتييجى بنتكلم عليها بالنسبة للعملات الحرة قليلة جدا يعنى فيما عدا قطع غيار السيارات، وهذا المبلغ قليل ويتعدى المليون جنيه انما أغلبه بيجى من بلاد الاتفاقيات، حتى حاجات تانية أقمشة حاجات مختلفة كلها لوازم صغيرة أوى مافيش تلاجات مافيش سيارات يعنى مافيش أى حاجة، كلها بتيجى حاجات أساسية وبدون تحويل عملة.

فدى يمكن هتخلينا نرفع التكلفة، السنة اللى فاتت اتباع يمكن مش بـ ٣ أضعاف يمكن ٥ أو ٦ أضعاف تمنها، ومن أجل هذا فيه تهريب يعنى سوق التهريب ينشط. وفى حالة ما أنا حملتها ٣٥٪ زيادة كمان عن كده؛ هذا الرفع فى الأسعار يشجع أكتر إن ناس تجيب بالتهريب وبدون تحويل عملة وده مش هقدر أقفشه.. يعنى لا هقدر آخد الـ ٣٥ ولا هاخد حاجة خالص!

دى الصورة يعنى اللى فى ذهنى.

الموضوع يعنى عايز برضه دراسة، إلا اذا كنا بنبدأ فى تخفيض قيمة العملة فى مقابل إن احنا ناخد القرض، وإن ده قطعا هيكون له أثر فى رفع الأسعار يعنى مافيش شك هتسمع يعنى فى البلد أى استيراد إن فيه اعانة النهارده ٣٥٪ اعانة المصدر وفيه تحميل ٣٥٪ على المستورد.

حجازى: الحقيقة يافندم أنا آسف لم أشترك فى التفاصيل بتاع الموضوع، الحقيقة معنديش فكرة عن التفاصيل انما..

عبد الناصر: يعنى هو الموضوع أصلا مش جديد الموضوع معروف مش عايز اشتراك ولا حاجة.

حجازى: بالفعل إحنا بندفع ٢٥ مليون جنيه اعانة الصادرات حاليا، فى ميزانية الدولة بنتحمل حوالى ٢٥ مليون جنيه اذا كان..

عبد الناصر: اعانة يعنى؟

حجازى: اعانة للصادرات ٢٥ بعضها زراعى وبعضها صناعى وبعضها لقطاع التجارة، اذا كان التصور هو عملية حسابية مش هيحقق الهدف؛ لأنه لو أنا هادى ٣٥٪ علاوة على الصادرات كتشجيع لعملية التصدير، اذا ماكانش المصدر هياخدها وعملية دفترية بحتة يبقى من الناحية العامة المحافظة على تحقيق الأهداف اللى هنرسمها فى الميزانية.. يبقى ده هو اللى هيخلى عملية التوازن أو هيجيب العجز سواء كان اتنين أو تلاتة أو واحد أو مافيش.

اذاً الهدف من وضع العلاوة على الصادرات لتشجيعها، اذا لم تدخل فى جيب المصدرين أو جهات التصدير يبقى انتفى الهدف من زيادة الصادرات. الأكتر من كده كثير من السلع النهارده اللى موجودة فى البلد لما بتستورد وتنتج محليا وبيضاف عليها بنبص نلاقى التكلفة مرتفعة، وهى بتؤثر على اقتصاديات الشركات نفسها، متهيألى إنه ١٠٠٪ هترفع أسعار هذه السلع ولو حتى حملنا جزء للمستهلك والجزء الآخر من الفائض.

العامل النفسى النهارده فى إن احنا ندخل فى دوامة رفع أسعار بعتقد إن ده يمكن يكون فيه نوع من الخطورة؛ خصوصا إن مش كل حاجة محكومة فى القطاع العام فيه أجزاء موجودة فى القطاع الخاص. فيخيل لى اذا كانت العملية عملية حسابية والله بتدرس؛ يعنى ميزانية وتأثير مليون أو اتنين أو تلاتة معتقدش يعنى هو ده المشكلة، انما التأثير الاقتصادى فى نفس العملية مخيل لى هو ده الأساس.

والسؤال يافندم كالآتى.. هل إحنا عندنا امكانيات زيادة فى التصدير فى سلع واضحة قدامنا بحيث لما نيجى نحط prime ٣٥٪ رقم الصادرات هيرتفع؟ هو ده الحقيقة المحك بتاع عملية وضع الـ prime نفسه.. لو كان رقم الصادرات بيزيد. إحنا شايفين طبعا زيادة فى الصادرات جاية من سلع رئيسية وأساسية زائد ارتفاع أسعار بعض المنتجات المصدرة.

انما فيما عدا هذا، احتمالات الزيادة فى أسعار السلع الصناعية والزراعية طبعا معروفة أسعارها، معروف زيادة الانتاج والأسعار العالمية وتأثيرها على حجم الصادرات، هو السؤال.. هل عندنا فرصة متاحة لزيادة صادرات بقدر بحيث حتى لو أديت للمصدر علاوة يبقى ليها تأثير ولاّ لا؟

الجانب التانى خاص بالواردات: ده كنا بنزود مسألة تكاليف وأسعار محلية وتأثيرها على السوق، أنا بعتقد يعنى عاوزة دراسة اقتصادية للسلع عشان منرجعش فى الخطأ بتاع ٦٥؛ نخش فى دوامة رفع أسعار وبعدين حجم انتاج، وبعدين نخش فى دوامة شوفنا أثرها يعنى كان وحش جدا!

بالعكس الشكوى النهارده فيه بعض القطاعات الصناعية موجودة فى البلد من بعض انتاج الخامات المحلية فى بعض المصانع أسعارها مرتفعة وتؤثر على رفع التكلفة خاصة بمنتجاتها النهائية. حتى فيه طلب النهارده إن مثل هذه السلع اللى هى بتمثل مادة خام فى الصناعة، لما بتستخدم فى صناعة أخرى إنه يتعامل بأسعار عالمية، وتحدد تكاليف انتاج هذه الخامات على أسعار عالمية زائد ١٠٪ مثلا بأسعار محلية.

دايما الناحية الاقتصادية كمان بتؤثر فى إنه مجرد إننا نبدأ اتجاه صعودى فى أسعار يعنى الداومة بتتحرك بسرعة، وكثير من الناس بيخش فى عملية رفع أسعار حتى لو ماكنتش داخلة فى هذه السلع.

فأنا معرفش يعنى الأخ حسن، هل هى عملية حسابية أم هى بنقصد منها الحد من الورادات؟ لأنه اذا كنا هنرفع تكاليف مواد مستوردة يبقى لابد أن يكون الهدف منها الحد من عمليات الاستيراد، اذا كنا بندى prime على الصادرات يبقى لابد أن يكون الهدف منها هو زيادة الصادرات.

أنا شايف احتمالات الصادرات يعنى السلع الزراعية والبترول يمكن عنصرين أساسيين، بعض المنتجات الأخرى شوفناها فى السنتين الأخيرتين اللى زادت بيها حجم الصادرات يعنى التوسع فيها مش سهل؛ يعنى بعض المنتجات الجلدية والخشبية الحاجات دى، معتقدش الـ ٣٥٪ إن ماكانش حتى الراجل اللى هو فى القطاع الخاص بيشتغل بيها هتجيب النتيجة اللى بيرجوها الصندوق. أنا الحقيقة very skeptical من ناحية الصندوق، يعنى طلباتهم يمكن أكتر من اللازم شوية فمعرفش أنا..

عبد الناصر: هو هدف حسن عباس زكى مش زيادة الصادرات كما فهمت منه، هو هدفه بيقول: عنده مشكلة فى العملة الصعبة وعايز قرض.. هو هدفه يحصل على القرض. وبعدين هو فى كلامه بيقول: إن حتى الأنواع اللى حاطتها فيه حاجات منها مش هتدخل فى المعاملة أبدا؛ يعنى العربيات مثلا أكثر الناس ماحدش بيستورد عربيات، كل اللى بيستورد عربيات بيستورد لحسابه من بره وبيدخل لا هياخد ٣٥ ولا هيدفع ٣٥ فهو حاطت مثلا العربية. وبعدين بالنسبة للحاجات الجلدية و.. و.. الى آخر بعض الحاجات دى، فهو أنا برضه حبيت أوضح الهدف ايه بتاعه؟ يعنى هو الهدف مش زيادة صادرات الهدف هو الحصول على قرض، أنا كنت فاهم القرض ٥٠ مليون دولار مش ٣٠!

زكى: هو أنا اتفقت معاهم على ٥٠، هى المسألة – زى سيادتك ما بتقول – الصندوق إحنا عاوزين قرض والصندوق له طريقة لاعطائنا القرض وإحنا مش قابلين هذه الطريقة؛ لأن هو عاوز تخفيض وإحنا مبنعملش تخفيض، هو مقتنع إن مافيش تخفيض. وبعدين هو ميقدرش يدى لنا قرض طبقا لتعليماته إلا لما يلاقى حاجة تمشى فى مجلس المديرين عندهم؛ فإيه اللى يمشى فى مجلس المديرين؟ شئ يعطى شكل إن احنا بنعمل اجراءات معينة، هذه الاجراءات تؤدى الى زيادة صادرات ونقص واردات.

هذه الصورة تعطى هذا المعنى، وإن كان فى الشكل التنفيذى جانب كبير من هذه السلع.. يعنى أنا بقرا مثلا هنا ٥ مليون بنقول تلاجات وغسلات ومراوح وأجهزة وريكوردرات وماكينات خياطة وعدد للسيارات.. يجى ٢٠ سلعة. يعنى كل دول مجموعهم حوالى ٥ مليون ومافيهمش لسه كمان قطع غيار السيارات اللى هى حوالى ٤ مليون. طبعا الساعات وسيارات الركوب.. سيارات الركوب دى كلها بتوصل وبتتركب مثلا لكن مبتجيش كلها تعامل.

فأنا بقول: إن احنا بنحاول نغطى الشكل ده من ناحية.

من ناحية تانية أيضا بنحاول الغض على نقطة الصادرات، إننا نزود الصادرات قطعا وإلا مش هننجح، بنحاول نزود الصادرات ازاى؟ إحنا بنقول اذا كانت المصانع بتشتغل بطاقة ١٠٠٪ يبقى عارف إنى هقدر ازود الصادرات لأن الاستهلاك بيزيد، لكن من المقطوع بيه إن فيه امكانيات كبيرة للمصانع.

إحنا أول امبارح قعدنا درسنا لقينا مثلا الأثاث فى الخشب، يمكن كتير من الناس فاهمة إن الأثاث الخشبى بييجى اتفاقيات؛ ده الأثاث الخشبى ٨٠٪ منه عملة حرة وممكن يبقى ييجى مرتين وتلاتة وأربعة، صح هيعوز واردات لكن أنا فى النهاية بصدر عماله وعندى فائض فى العملية، فاذا خد فعلا اعانة تخش فى جيبه ده هيستفيد.

وأحب أوضح إن احنا بنقول: إن فيه جانب من الاعانات هتخش فى جيب المصدر فعلا، مش العملية هتبقى كلها كده لأ.. فيه اعانات فعلا لأن لما هنلغى الصناديق.. الصندوق كان بيعطى اعانة للمصدر هياخدها وهياخد عليها علاوة أخرى، إن احنا نقول إنه لو زود على الهدف كذا٪.

يعنى إحنا كنا بنقول النهارده فى شركة السكر، وعاملين لى برنامج بيقولوا: نقدر نزود لك مليون جنيه بس ادينا كذا وكذا والصافى مليون. هو ممكن عاوز اعانة خفيفة كده لو يجيب لى مليون وتمشى معانا العملية. لما نمسك قطاع قطاع إحنا لقينا ممكن فيه أرقام كتيرة فيه، إحنا بنرجع نقول: مثلا ناخد العملية بتاعت روسيا اللى من سنتين بتقول مافيش زيادة صادرات؛ طب إحنا صدرنا لها صادرات غير تقليدية كنا بنهدف الى ٢١ ماوصلناش ٢٠ لكن وصلنا حوالى ١٣ مليون ونقدر نوصل للـ ٢٠. وبرضه اللى منقص الـ ٢٠ عملية الاستيراد والتصدير؛ هاخد الجلود مثلا عاوزين جلود نستورد تانى معنديش جلود انما لو قلت له فلوس يصدر، وهى مسألة سيولة بقى هنا لأن هى مش cash هيعوزوه منى مش هيرده لى. يعنى أنا لو اقترض ٢٠ مليون جنيه من الخارج وأجيب بها مواد أولية وأقول لهم هيصدروا، يجيبوا ٣٠ هسدد الـ ٢٠ وياخد ١٠؛ فالمشكلة مشكلة سيولة علاوة على الاختناق اللى احنا فيه اللى هو العجز بتاع الميزانية.

فهى المسألة إن احنا عاوزين قرض، فسبيل الحصول على القرض هو كده يعنى شرط المقرض كده، طبعا ممكن منيش عاوز وخلاص بس المشكلة أجيب منين يعنى مبلغ كبير زى ده؟! وهل يا ترى هقدر آخده من غير ما أعمل تأثير على عملتى وعلى النظام الاقتصادى؟ بنقول: آدى الاطار اللى يمكن ميكونش فيه تأثير يذكر وشكله كده اللى هو الاقتراح اللى بقوله.

جاب الله: هو طبعا الموضوع يؤثر مباشرة على قيمة العملة وعلى سياسة التوسع، من ناحية قيمة العملة هى بدأت طبعا بالدولار shop؛ لأن ده زود الطلب على الدولار وزود عرض الجنيه بلا مورد..

عبد الناصر: لكن نزل.

جاب الله: نعم؟

عبد الناصر: الدولار نزل دلوقتى بقى بحاجة وستين ٦٨ وصل، الجنيه نزل تانى للـ ٦٨ فيه ناس شطار يعنى فيه بيجيبوا دولارات.

جاب الله: لأ.. ماهى الدولارات نفسها هى العملية مترابطة مع بعضها مش مجرد عنصر واحد وهو الدولار؛ العملية تستهدف زيادة الطلب على الدولار، بدأت بالمسافرين بدل ما ياخد ٥ جنيه ولاّ ١٠ جنيه وهو مسافر نديله ٥٠ – ٦٠ جنيه أو ١٠٠ جنيه وهو مسافر، لكن ده طلب أو زيادة فى الطلب على الدولار لا يكفى فلازم نجيبه على مستوى الشعب كله، فنفتح dollar shops ونعمل excitement عشان الناس تشترى.. فالطلب ازداد على مستوى الجمهورية كلها.

مع الزيادة فى الطلب على الدولار بيزيد عرض الجنيه، اللى بيحصل إنه لما بنجيب الدولار بنجيبه من حد كان جاى بيه أو هيديه لنا بطريقة أو أخرى، بدل ما يمر على نقابة النقل يتحول بالعملة الحساب الرسمى أصبح بيتحول لممارسة فى الخفاء.. فده أثر على قيمة الجنيه بإنه خلخله بدل ما تبقى قيمته موحدة أصبح له أكثر من قيمة.

الحاجة التانية: إنه بالضرورة خفض قيمة الجنيه عن السعر الرسمى.

السعر الرسمى فى حدود الطلب والعرض فى ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات لا يكاد يعانى عجز.. ميزان المدفوعات الجارى. هى المشكلة فى سداد بعض الالتزامات القديمة فبيزنقونا؛ مادام إنتو محتاجين دلوقتى خفضوا عملتكوا. انما الميزان الجارى اللى على أساسه بتتحدد قيم العملات الميزان مافيهش عجز أو عجزه طفيف جدا لا يكاد يذكر، حتى لو دخلنا المصروف على التسليح فى داخل هذا الميزان.

فهى العملة من ناحية السعر بتاعها بالنسبة للعملات التانية، فالاجراء بقى مشى بزيادة الطلب على الدولار فزيادة عرض الجنيه، فيه سلع الناس تشتريها هنا مستوردة ونتيجتها ايه؟ نتيجتها إن احنا هنلم الدولارات مش للحكومة أو المجتمع أو الدولة، الدولارات هترجع نشترى بيها البضايع أو الفلوس اللى جات منها هنشترى البضايع؛ فاللى استفاد هو المنتج الأجنبى واللى كان شايل الدولار أو الدولار نفسه، واللى خسر الجنيه فى قيمته والمستهلك اللى احنا خليناه يشترى السلع الأجنبية. فأنا ماعنديش ثقة من هذه الناحية وهى اجراء من ضمن اجراءات خفض قيمة العملة.

من ناحية اعانة الصادرات ٣٥٪ ليه ٣٥٪؟ السلع بتتباع مفردة بسعر السوق العالمى وعندنا تكلفة محلية، فيه سلع تحتاج لـ ١٠٪ فيه سلع متحتاجش وفيه سلع ٥، فيه سلع من بلاد الاتفاقيات ونعمل عليها اتفاقيات محناش ملزمين بالـ ٣٥٪ على صادرات ونقط نحاول نصنفها.

المسألة يعنى كثير من السلع – السلع الزراعية – ما نتحول الى سلع أخرى متحتاجش اعانة مندخلش فيها ٣٥٪، يعنى السلع الزراعية بتبقى لازم من أول السلع اللى نحاول نعيد تنظيم انتاجنا وتجارتنا فيها؛ بحيث إنها متحتاجش لاعانة صادرات طالما فيه بديل لسلع أخرى.

من ناحية التأثير على العملة ده واضح، التأثير على سياسة التوسع طبعا دى ضد سياسة التوسع على طول؛ يعنى هنرفع التكلفة بتاعة الانتاج وهنخفض القيمة للمشترى الأجنبى فهتنتهى بأنه هيؤول لنا الى هذا الحد وهنتحمل العبء لهذا الحد، وكله هيدفعه المستهلك اللى فى النهاية بيستهلك ففى الآخر هتيجى على الانتاج المحلى.. يعنى هتيجى على سياسة التوسع الى حد ما.

الموضوع كله إنه فيه سداد الالتزامات فى الميزانية النقدية مزنوقين بالضرورة فى هذه المرحلة، أما الاقتصاد القومى واقف على رجليه وصادراته تغطى وارداته بالكامل. والجنيه قيمته هتقل الرسمية، انما لما نحاول نزود الطلب على الدولار ياإما عن طريق المسافرين نديهم اللى هم عاوزينه، ياإما عن طريق السماح للمواطنين بشراء العملة الأجنبية واستعماله فى الداخل؛ فدى كلها زيادة فى عرض الجنيه وزيادة فى الطلب على الدولار وتتمشى تماما مع اجراء الاعانة بتاعة السابق، وكله طبعا ضد صالح الاقتصاد القومى.

وإحنا لما يكون عندنا مشاكل فى الانتاج تتصل بالتكلفة ونبيعه بالسعر بنقدر نعالج فيها عن طريق رفع الكفاءة، عن طريق كفاءة الانتاج مع توسيع تجارتنا مع بلاد الاتفاقيات، يعنى بلاد الاتفاقيات النهارده بنقدر نجيب منها أكثر السلع اللى احنا عايزينها.

وزى ما قال الأخ مرزبان: برضه هترجع ترد وتسمع عند بلاد الاتفاقيات، وفى الـ competition فى السوق هتنعكس علينا نفس هى الزيادة ويعاملونا نفس معاملة بلاد العملات الحرة.

زكى: هو بس فيه شوية حقائق أحب أوضحها.. أولا: أرقام الصادرات والواردات عشان وزير التخطيط بيقول إنهم قد بعض؛ عمر الصادرات ما تبقى.. الصادرات أقصى رقم ٣٢٠ الهدف بتاع السنة دى والواردات ٤٣٠، العجز ١٠٠ مليون جنيه.

جاب الله: أيوه كان فيه الدعم العربى.

زكى: الدعم العربى مبيخوشش هنا، الدعم العربى بيغطى حاجات تانية الالتزامات.

جاب الله: لا.. مبتكلمش على الالتزامات، الالتزامات دى حسابات رأسمالية من سنوات سابقة مبندخلهاش فيها؛ كشف الحساب الجارى حساب ميزان المدفوعات الجارى يشمل العمليات الجارية خلال السنة، فميزانا ياإما قناة السويس ياإما ميزان الدعم العربى ياإما مسحوب بالميزانية النقدية مافيهش عجز.

زكى: لأ.. ده إحنا عندنا عجز.

جاب الله: لأن مدخلين الالتزامات.

زكى: طب ما آه.

جاب الله: ماهو ده اللى أنا بقوله: إن الاقتصاد القومى فى حالته القائمة اقتصاد سليم بيغطى نفسه ويغطى كل تكاليفه من سلع استهلاكية ووسيطة واستثمارية والخدمات اللى الحكومة عايزاها من الخارج.. الى آخره مغطى نفسه. انما كون علينا أقساط قديمة بندفعها دى اللى عاملة الزنقة؛ يعنى ماهواش عجز من العمليات الجارية بتاعت الاقتصاد القومى انما عجز جه إن احنا بنحمله بأعباء من الموزانة.

فمنتهزين هذه الفرصة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية التطبيقية مفروض إن الميزان وهو متوازن إنه ميحصلش خفض لقيمة العملة، وإحنا مخفضناش قيمة العملة لما كان الميزان بيبقى فيه عجز حقيقى ١٣٥ مليون فى السنة مخفضناش؛ فلما نيجى نخفضه وهو متوازن النهارده تحت ضغط إن احنا علينا أقساط ومنتهزين هذه الفرصة.

الاجراء بقى اللى احنا مطالبين بيه هو اجراء لخفض قيمة العملة وعلى إن الانتاج يعدى الى هذا الحد، ولما نقول المستهلك يستحملها هى مش قرش ولاّ اتنين دى هتسمع فى الانتاج اللى بينتج للمستهلك؛ فسياسة التوسع نفسها هتضار الى هذا الحد.

سليمان: هو التسهيلات فى التعامل فى النقد الأجنبى فى الواقع اتعملت على أساس محاربة التهريب، محناش قاعدين كلنا يعنى الجهود اللى بتبذل فى التهريب وده كنوع من مكافحة التهريب؛ يعنى إحنا مقررناش التيسيرات فى بيع السلع التى لا تنتج محليا فى بعض الدكاكين إلا لهذا السبب يعنى.

هو طالما إننا هنعمل صندوق، بدوره هيبقى فيه control كامل بحيث إن ده بدوره لا يؤدى الى رفع للأسعار خصوصا أسعار المواد الأساسية. لو أمكن إننا بالاتفاق مع الصندوق نقلل الـ ٣٥ الى ٢٠ أو٢٥ يخيل لى ده بيحقق فايدة، وفى الحالة دى ممكن نعمل الجنيه السياحى. لو عملنا الجنيه السياحى وربطناه بهذه العملية، ده بدوره بيشجع عملية السياحة وبيسر العملية على من يرغب فى إن هو يجيب عملات أجنبية من الخارج ياإما لايداعها هنا أو لاستثمارها هنا.

صدقى: أيوه الكلام اللى قاله الأخ سيد والأخ مرزبان يمكن متخوفين من صورة ما يطلبه الصندوق، وأنا مشترك معاهم طبعا فى عدم الثقة فى الصندوق. لكن الحقيقة يمكن هو الهدف اللى كان يستهدفه الصندوق، إنه ينتهى الى رفع حقيقى فى الأسعار وتوجيه الى البلاد الحرة بدل من الاتفاقيات.

الاقتراح اللى احنا وصلنا اليه واللى قبله الصندوق الحقيقة فوت الغرض من هذا، واذا كان بينتهى الى إنهم بيدونا القرض يبقى حققنا الحاجة اللى السيد وزير الاقتصاد بيستهدفها؛ وهى الحصول على القرض بدون أن يؤثر ذلك بصورة أو بأخرى على الأسعار، ازاى؟ صندوق الموازنة اللى قولنا عليه ده بيلغى كل التخوفات اللى السيد وزير التخطيط والسيد وزير التموين بيقول عليها؛ يعنى اذا رأينا إن احنا جميع الواردات نرد لها قيمة العلاوة اللى بناخدها ممكن عن طريق الصندوق، وبالتالى بتبقى جميع التكلفة فى جميع الانتاج وفى جميع السلع المستهلكة تبقى كما هى.

الصندوق عملناه لهذا، فأصبح اذا الصندوق فى هذا جهاز بيد الدولة هى بترسم بيه سياسة أسعار طبقا لما ترى، وليس طبقا لعلاوة قررها الصندوق اللى هو فى حالة تخفيض قيمة العملة يعنى – زى ما قال السيد وزير التخطيط – العلاوة دى معناها خفض قيمة العملة؛ فى الحالة اللى احنا بنقول بيها دى وبالطريقة اللى بنقول بيها دى مافيهاش خفض عملة.

جاب الله: يعنى أنهى صادرات بتخفض وأى نسب؟

صدقى: لا.. اسمح لى أنا بقول دلوقتى..

جاب الله: فيه سلع بتتباع..

صدقى: مين اللى هيصدر يادكتور سيد ومين اللى هيستورد؟ النهارده إحنا شركة صناعية هتيجى تستورد خام – الخامات اللى واردة فى الكشف هنا – هقول له: خد تدفع فيها جنيه هتدفع ١٣٠؛ ده على الورق مع الصندوق إن فعلا ارتفع سعر الوارد بـ ٣٠. بعد ما هو استورد باجى من الصندوق برجع له الـ ٣٠، أصبح هو فى عناصر تكلفته دخلت بالـ ١٠٠ اللى هى الجنيه زى ما كانت داخلة قبل كده، فلا تنعكس على تكاليف الانتاج اطلاقا هذه الصورة.

نيجى للصادرات فعلا – زى ما قال الدكتور حجازى – الصورة اللى احنا عاملينها دى عملية موازنة حسابية لا تشجع على الصادرات فى حدود الأرقام اللى دخلت فى التبادل المتكافئ؛ ولذلك إحنا اقترحنا الاقتراح الاضافى.. وهو إنه عن طريق الصندوق بنعمل حاجة اضافية بقى دى ماطلبهاش صندوق النقد، الاقتراحات اللى بنقترحها إن يبقى فيه اعتماد بنقول لكل مصدر: صدر بالعملة الحرة أكتر مما كان ملتزم بيه فى الميزانية هنديلك علاوة اضافية ١٠٪ مقابل هذا.. وبالتالى بنحول جزء من صادراته الى العملات الحرة.

فأنا بدى أوضح إنه عن طريق صندوق الموازنة اللى بنقترحه لن يكون هناك انعكاس على الأسعار اطلاقا إلا فيما ترى الدولة السماح بيه؛ يعنى اذا الدولة رأت إن بند ما مثلا السلع الاستهلاكية نفرض إن جزء من الكشف ده هو بييجى عن طريق الاستيراد، والدولة رأت إن مافيش مانع إن الحاجة المستوردة الأجنبية دى بتعتبر شبه كمالية يرتفع، يبقى ليه مانعوضش الشركة المستوردة لها عن الـ ٣٠٪ الداخلة فى العلاوة؟ أو إنها تيجى فى خامات داخلة فى الصناعة أو فى مواد تموينية أو فى أى

حاجة واردة فى الكشف فهى هتيجى قيمتها على المستورد. إحنا بنتحمل فى الصندوق الـ٣٠٪، نجيب حصيلة الـ ٣٠٪ دى منين بقى؟ من إن المصدر كان المفروض هيحصل على ٣٠٪، برضه عشان ارضاء لما يقوله الصندوق بناخدها منه.

الحقيقة الدكتور حجازى قال كلمة وأنا مقتنع بيها: إن فى داخل الصندوق العملية مش هتبقى flat rate ٣٥٪ أو ٣٠٪؛ لأن أنا ممكن لمصدر أديله ١٠٪ من الـ ٣٠ اللى هسترجعها منه كتشجيع لـ item بنرى إنه لو خده ١٠٪ ده بيزود صادراته لـ ١٥٪ أو غيره. برضه بالنسبة للواردات، يمكن بالدراسة بقى السلعية لكل واردتنا بنلاقى إن فيه بعض الواردات ممكن أحمله ١٠٪ دون انعكاس على تكلفة الانتاج أو على الأسعار فى النهاية.

يعنى أنا عندى فى شركات الصناعة شركات كسبانة ٣٠٪ من تكلفة الانتاج بالأسعار الحالية؛ اذاً مثل هذه الشركة عن طريق زيادة الانتاج بزيادة الواردات ممكن لو السعر يتحمل حاجة بسيطة متنعكسش على تكلفة الانتاج. فأنا بدى أنفى إنه بالصورة الحالية إنه هتنعكس على الأسعار بس.

جاب الله: يعنى اللى الصندوق طالبه الـ ٣٥٪ اعانة على الصادرات ايه الـ reason بتاعها؟

صدقى: هو الـ reason عشان يوجد التوازن دايما بين الواردات والصادرات، متقدرش تقول أنا هفرض علاوة على الواردات.

جاب الله: التوازن بالفعل موجود، هى الفكرة فى سداد الديون القديمة.. التزامات قديمة.

صدقى: ملهاش علاقة بسداد الديون.

جاب الله: يعنى لما يقول ميزان مدفوعات، الميزان متوازن فهو جاى لنا فى زنقة إن احنا بنسدد التزامات وإن احنا ماشيين فى سداد إعداد الدولة للحرب وأعباءها؛ فكونا عشان يعنى يجى فى المزنق يقول لنا خفضوا قيمة العملة ٣٠٪، خفض الصادرات ٣٠٪.. أولا على أى حد السيد وزير الاقتصاد قال ٣٠ مليون هل هو قبل ٣٠ مليون؟ دى حاجة. ثم اعانة تصدير سلع اذا كان فرق يحتاج ميحتاجش فى الخارج

اعانة أكتر من ٥٪ أو ١٠٪، اذا كنا نبيعه فى بلاد اتفاقيات ولا يحتاجش اعانة بالمرة مانبيعهوش ليه ونقدر نجيب السلع من بلاد الاتفاقيات.

صدقى: هو يادكتور سيد مش كل السلع بنقدر نجيبها من بلاد الاتفاقيات الحقيقة.

جاب الله: ثم هترجع ترد فى السوق العالمى كله – زى ما قال السيد وزير التموين – وهترد مع بلاد الاتفاقيات فى نفس الوقت.

زكى: تسمح لى.. هو أولا النظام ده معمول للعملات الحرة فقط.. اعانة لما يصدر للعملات الحرة فقط ده أولا.

ثانيا: إنه السلع التى ستخضع لهذه الصادرات سلع محددة وهى سلع كلها بتاخد اعانة فعلا. الفكرة بتاع ليه ٣٠ و٣٥ و٢٠؟ هو فى هذه السلع لما نستعرضها كلها بتاخد اعانات ما بين ١٥ الى ٣٥٪، الصندوق بيمنع نظام الفئات المتوازية من العملات؛ يعنى هو بيختار المعدل الحدى يعنى بيتصور إن مجموعة من السلع لو أمكن إنها تتصدر فى مصر مثلا قدرها مليون جنيه باعانة ٢٠، لو اتعملت الاعانة ٣٠ تبقى ٢ مليون لو اعانة ٣٥ تبقى ٥ مليون.

يعنى يقوم ياخد الاعانة الحدية عشان تصدر الكل، ويقول لك: طالما إن ده قطاع عام إنت مش هيضرك شئ؛ لأنه مرحش فى جيب حد من أفراد القطاع الخاص إلا قدر بسيط لأن صادرات القطاع الخاص قليله أوى.

النقطة التالتة: إن هذه السلع إحنا بنختارها، الصندوق ملوش دعوة بالسلع هو الصندوق بيشوف الحجم قد ايه – والحجم من المحدد مش كل الصادرات – الحجم اللى هو ٣٠ مليون من الصادرات، وبقول: ٣٠ مليون من الصادرات؛ يعنى صادرات فيها عملة حرة وفيها اتفاقيات يعنى فى النهاية العملية كلها قدر محدود.

من الناحية النظرية البحتة اذا كنا عاوزين إن فيه تخفيض عملة، هو من الناحية الاقتصادية لما واحد يقول لى السؤال ده.. فيه تخفيض عملة؟ أقول له: آه.. تساوى تخفيض عملة فعلا، وأحسب التخفيض بالضبط أقول: إن ده تخفيض ٣٥٪ لـ ٣٠ مليون جنيه و٣٠ يبقى ٦٠ يبقى ٣٥٪ × ٦٠٪ بالنسبة لحجم التجارة اللى هو ٧٠٠ أو ٨٠٠ مليون يبقى ٣٥٪ بالنسبة لهذا القدر.. يعنى يبقى ٣٥ ×

٦٠ ÷ ٨٠٠ يعنى نتيجته تطلع؛ يبقى ده يوازى تخفيض ٢٪ فى العملة اذا كنا عايزين نتكلم حتى من الناحية النظرية لو فرضنا إن هذا التخفيض خد دوره واتحمله المستهلك.

لكن برغم كل ذلك إحنا بنقول إننا عاملينها على أساس selected، يعنى إحنا بنتخير وبنضرب مثل عملى بنقول: إن هذه الصادرات كل واحدة بتجيب لى جنيه بياخد ٣٥؛ هو خده من البنك صحيح لكن فى الحقيقة ماخدوش من الميزانية، ده بيجى مصنع من المصانع ياخد الـ ٣٥ بيجى للصندوق، وزير الصناعة بيجى يحاسبه.. إنت خدت ٣٥ تعالى هنا ده موضوع آخر.. إنت كنت بتاخد اعانة من الخزانة عادية على هذا الموضوع ٢٠ فخد الـ ٢٠ بس وتسيب ١٥، وبعدين لو صدرت أكتر من الحصة بتاعتك ممكن أديك ١٠٪.. لأن فى الحقيقة إن هو مخدش الـ ٣٥.

نيجى للواردات كذلك فى الحقيقة مش هيتحمل الـ ٣٥، أمال إحنا لما استعرضنا الواردات اللى بـ ٣٠ مليون يمكن فيه منها حوالى ٢٢ مليون جنيه مش هتتحمل ولا مليم.. اللى هى مجموعة السلع المختلفة اللى بتخش فى التشغيل الصناعى.

أما مجموعة السلع اللى بنشوفها وبنمسكها سلعة سلعة وبتتعرض على اللجنة، السلعة دى هتطلع ومن الأصل كانت هتطلع من السوق العالمى؛ مثلا هانقول إنها تطلع أو إنها ممكن أوى إنها تطلع لأنها ماهياش ذات أهمية كبرى لأن مستهلكينها محدودين، وهى فعلا فى السوق زى قطع غيار السيارات. لو أنا جيت قلت هنا: هتطلع؛ ده بالعكس ده يمكن هتاخد السعر الطبيعى لأنها فى السوق السودا أو لأنها قليلة مرتفع سعرها، بس كل ما فى الأمر إن الفائض الكبير اللى بيخش فى جيب الموزع هنظم العملية، ويمكن يبقى الفائض ده أقل والسعر قد يكون أقل.

من ناحية التوازن أنا بقول: لأ.. مافيش توازن ولازم الموضوع ده يبقى مفهوم لأنه إحنا توازنا مافيش لسه قدامنا مدة وقدامنا سنوات عديدة عشان نصل للتوازن، وده وضع طبيعى أى دولة نامية.

إحنا واردتنا وصادراتنا فيه عجز ١٠٠ مليون جنيه مافيش شك، وبعدين كون أنا بسدد التزاماتنا.. ما الاتزامات دى بضايع مش ديون يعنى مثلا ديون أساسية، دى بضايع. أنا الالتزامات اللى على للدول الشرقية فوق الـ ٧٠ مليون جنيه، طب ماهى التزامات طب ويعنى الغرب ماله! أما يبقى ١٠٠ مليون وده ٧٠ طب ماهو الموقف واحد، ثم إن ماجاش الصندوق قال لى خفض عشان أديك.. أنا مابقولش كده.

عبد الناصر: إنت ناسى فوزى! (ضحك)

زكى: لا.. لا.. مانا واخد فى الاعتبار. (ضحك)

عبد الناصر: لا يعنى اذا كنت بتاخده فى الاعتبار يطلع ١,٠٧٠! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

زكى: أما مسكت الاقتصاد القومى ومتوفر عندنا وكل اللى سلم بيه، وفعلا لولا ظروف الحرب انشاءالله لما تنتهى هنشوف موقفنا من أحسن ما يمكن – كله بيقول كده – وامكانياتنا كويسة وكويسة أوى ولا تتحمل ولا تستاهل ولا تحتاج تخفيض ولا حاجة. لكن إحنا كمان بنقول فيه ظروف غير عادية لازم أعمل حاجة غير عادية؛ يعنى نفترض جدلا مخدناش من الصندوق، مانا عاوز برضه رد.. أجيب منين فلوس؟! يعنى معنديش مانع نشطب الصندوق ده كله بس من أين نحصل على هذه الديون؟!

مرزبان: هو فيه هدفين الحقيقة يافندم للعملية..

الهدف الأول: إن احنا نحصل على القرض ومحتاجين هذه الفلوس، دى نفصلها عن إنى أقول إن هذا الاجراء من شأنه نزود صادرات أوى قد الواردات.

الهدف التانى: ده هو هدف فى الواقع إحنا بنعمله دلوقتى بهذه الطريقة؛ هيبقى هدف شكلى احتمال زيادة الصادرات احتمال محدود. تقليل الواردات أيضا، إن احنا اذا كان فيه خامات الصناعة أو التموين أو أى سلعة من هذه السلع مرتبطين بكميات معينة ولازم هنجيبها..

عبد الناصر: مش داخلة.. التموين مش داخل.

مرزبان: آه.. يعنى أنا بتكلم عن النقطة اللى أنا بخشى منها من الصندوق مستقبلا، لما يكشف إن هذا الاجراء شكلى هيطلب امتدادها الى باقى السلع وهتبقى مبدأ، انما اذا كان دى بنوازنها يبقى ملهاش أى أثر على ميزان المدفوعات لا فى زيادة صادرات ولا فى نقص واردات، لكن حقق لنا الهدف إن احنا نحصل على القرض ونقدر مدى حاجتنا للفلوس ولو إن هتكون لها أثر. ده يعنى رأيى فى الأسعار، بالرغم من الاجراءات اللى احنا هناخدها فى الموازنة لكن هيكون لها بعض الأثر، هنوازن هذا الأثر مقابل إن احنا ناخد هذا القرض وإحنا محتاجينه لأغراض مختلفة مافيش شك.

غانم: هو أنا بس عندى استفسار، هل العلاوة اللى على الصادرات حسب الاتفاق مع الصندوق لها مدة معينة؟ يعنى بنقول: بندى علاوة ٣٥٪ لمدة ٥ سنين أو لحين سداد القرض ولاّ نقدر نراجعها السنة الجاية.. بس ده السؤال اللى بسأله.

زكى: هو ده اسمه نظام التثبيت ونظام التثبيت ده بيخضع لأن بناخد شرايح؛ يعنى إحنا لو اتفقنا مع الصندوق على مبلغ وليكون مثلا ٤٠ – ٥٠ مليون جنيه – مثلا أنا طالب فلوس كتيرة فى ديسمبر لأن عندى عاوز عجز سيولة – فجايز يدينى ٢٠ مليون دولار بعد كده فى مارس يدينا ٥ وفى ابريل يدى كذا. وبعدين يجى يتابع العملية، طالما إن العملية ماشية آخد المبلغ اللى آخده بعد ما آخد المبلغ بتاعى كله وخلصت من برنامج التثبيت. الصندوق ليس له أن يقول لى زود ولاّ نقص ده شأنى، لكن لما آجى بعد كده أطلب خفض من الصندوق وأكون شطبت العملية دى، يقوم يقول لى لأ.. تعالى ارجع تانى إعمل كذا. يعنى هو ميجبرنيش إنى أمشى فى اجراء على طول المدى، ولكن بيطلبه باعتبار إن أثناء برنامج التثبيت أبقى ملتزم بهذا.

حجازى: لو سمحت يافندم، هو الحقيقة فيه نقطة مهمة يعنى أنا احساسى مع الناس دول، يعنى هم قيموا كل الاجراءات الاقتصادية اللى خدناها السنة اللى فاتت، ووصلوا الى إن كل الاجراءات الاقتصادية اللى احنا مشينا فيها جابت نتائج حاسمة باعتراف جانتر نفسه إن دى سياسة سليمة ١٠٠٪. اذا دخلنا فى هذا الاجراء ولم يحقق الهدف بسد عجز ميزان المدفوعات هيبتدوا الـ attack على الاقتصاد المصرى؛ لأنه مهماش sure إن مثل هذا الاجراء هيجيب نتيجة حقيقية، اذا كان نتيجة شكلية فى الدفاتر وممكن زى ما بيقول الأخ حسن اسقاطه. أنا بقول: لأ.. مش هيحصل اسقاط، وهيجى يدور على هذا الباب بالذات يبحث هل تحققت صادراته وحصل خفض وميزان المدفوعات توازن ولاّ لأ؟ اذا ماتوازنش هيبتدى.. يعنى هو مقدرش المرة دى يتكلم فى أى حاجة.

أنا بس بوضح ليه؟ لأن كل الاجراءات اللى تابعها معانا السنة دى.. كل كلمة قولناها له نفذناها وعرضنا عليه نتيجة؛ فمقدرش يخش فى حاجة، يمكن سؤال واحد لما سيادتك أعلنت فى مجلس الامة ٥٠٠ مليون، فيعنى السؤال ده رماه كده ويمكن أنا رديت عليه بسرعة وهو أحرج فمحبش يعمل متابعة للـ ٥٠٠ دى جت منين.

النقطة التانية أنا خايف من الدخول فى عملية شكلية، بعدين هييجى هو يطلب بيانات وتقييم لسلع ونتائج صادرات ونتائج واردات وبعدين مش هنقدر نديله هذا؛ لذلك أنا بركز على اذا كان ده هيجيب توازن حقيقى أو على الأقل بيخفض العجز ولو بـ ٥ مليون ولو بـ ١٠ مليون نخش فى مجازفة الحساب؛ يعنى دى عملية حسابية – زى ما قال الدكتور عزيز – حتى ولو ضحينا بمليون – اتنين من الفائض الكبير اللى طالع فى الصناعة.. بإن احنا نشجع صادرات بندى مليون أو اتنين incentive للناس عشان زيادة الصادرات.

فيعنى هو المحك بتاع العملية، هل حقيقة هيحدث نوع من التوازن النسبى أو تخفيض فى ميزان المدفوعات بنسبة معينة عندنا – ٤٠، عندنا ٥٠ – هننزل بكام نتيجة هذه العملية؟ لو قدرنا نثبت أى رقم بقول والله يعنى مجازفة دخول فى عملية حسابية، بنعملها حسابيا متقصرش عندنا ويبقى حقيقة الأمر إحنا أوجدنا نظام حوافز لتشجيع الصاردات وتخفيض الواردات فى حدود معينة ٢ – ٣ مليون ميتأثرش لأن باستمرار الأرقام كلها تقديرية، وإحنا شايفين بتتحقق الحمد لله نتائج مش بطالة نتيجة التنفيذ الفعلى.

هل الأخ حسن؟ إن أنا مش شايف يعنى صورة واضحة فيما يتعلق بتحسين ميزان المدفوعات نتيجة مثل هذا الاجراء.. يعنى هو ده فى الواقع المحك بتاع العملية.

زكى: لا شك هنزود الصادرات، ومافيش شك إن هذا الموضوع لو لاحقوا زى ما إحنا ماشيين بالاقتراح اللى احنا بنقوله إنى هعمل incentive للى له هدف ويزود؛ ده طبقته من دلوقتى وعندى أرقام طبعا لسه متحققتش، لكن الكلام بتاع القطاعات وهى بتتعامل مع السوق باين إنها تقدر تزود. طب أنا حطيت ٣٢٠ مليون صادرات، إحنا معمرناش جيبنا ٢٨٠ السنة اللى فاتت ٢٩٠ لكن رقم مش واقعى يعنى قريب أوى من الواقع.

النقطة التانية: أنا بس بحب أطمن اخوانا زملائى بحاجة بسيطة، إنى أنا بدى مش عاوز أحط الصندوق ده شبح، أنا علاقتى بالصندوق بسيطة أوى لا سلطان للصندوق ده على أبدا. يعنى أنا لما أعوز آخد قرض بشوف شروطه اللى يعجبنى بقبله اللى مبيعجبنيش مبقبلوش، وبعدين أنا لما باخد هذا القرض ليس للصندوق أى سلطان على؛ كل ما يملكه نفرض أسوأ الفروض بعد شهرين ورأينا حتى إن العملية دى لأ مش ماشية أو لقينا حل والدنيا اتحلت وخلاص مش هكمل، يقول لى طب مش هديك بقية الفلوس خلاص انتهت.. يعنى ملوش أى سلطان على لا يملك أن يأتى أو يفرض على شئ.

عبد الناصر: لأ.. مانتهاش، اذا قال لك مش هديك يعنى مش هندفع له الديون اللى علينا! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

زكى: إحنا بنعمل الحقيقة للصندوق سلطان مش موجود يعنى أنا بخلق له عملية ماهياش موجودة؛ ده أنا اللى هاخد منه يعنى.

عبد الناصر: هو الحقيقة العملية أول ما جيه الصندوق واتكلم فى سنة ٦٥، وكان طالب تخفيض العملة الى ٣٥٪ زائد فرض رسوم على الوادرات واعطاء اعانة للصادرات..

زكى: والمنظور وغير المنظور.

عبد الناصر: آه.. بالنسبة لكل حاجة الحقيقة، وحتى يوميها إحنا حسبنا عن طريق التعبئة والإحصاء علبة السردين هتبقى بإيه اللى مش فاهم هيبقى بإيه، كان كل حاجة وجدنا إن هيرتفع سعرها. بعدين بعد كده اتعرض عليهم إن احنا ننزل العملة ١٥٪ على أساس بدل ما هى ٢,٣ تبقى ٢ ومنفعتش.. هم طلبوا أكتر حتى فى هذا الموضوع.

زكى: كنا وصلنا لاتفاق وخلصنا وبعدين قامت الحرب كنا وصلنا لـ ١٥ و٢٥، الـ ٢٥ كانت غير المنظورة و١٥ الصادرات والواردات كلها فيماعدا التموين وكانت بتطبق على الحر والاتفاقيات، وكان مقابل كده هناخد ٦٥ مليون دولار.. ماكنوش راضيين حتى بـ ٦٥.

عبد الناصر: فالعملية كانت تخفيض عملة وكذا، الحقيقة برضه أنا مش موافق على الل بيقوله الدكتور جاب الله بالنسبة للـ dollar shop وتخفيض عملة؛ لأن النقد المتداول فى البلد كام والنقد المتداول فى الـdollar shop كام؟ ميطلعش على واحد فى المليون إلا اذا كنت بتتكلم لى نظريات بس.

جاب الله: لا.. مش نظريات يافندم ده أنا بتكلم ميزان مدفوعات على أساسه بتتحدد قيمة العملات، فاذا كان الميزان متوازن تبقى قيمة العملة متساوية وأرقام مع ثابت الرسمى.

عبد الناصر: لأ.. لأ.. إحنا مش عايزين محاضرات إحنا عايزين نشوف الواقع قد ايه، الـ dollar shop بنتعامل فيه بكام؟

حجازى: ولا مليون فى السنة يافندم.

عبد الناصر: بكام؟

جاب الله: ضئيل.

عبد الناصر: طيب يبقى ازاى تقولى إن ده تخفيض عملة؟! يعنى ميدخلش مخى أبدا إن الـ dollar shop تخفيض عملة.

جاب الله: مش تخفيض عن الطريق الرسمى، انما اباحة للتعامل على مستوى الجمهور فى الدولار بحرية خارج السعر الرسمى وخارج الحكومة.. ده بينتهى بى تخفيض قيمتى فى التعامل بينهم.

عبد الناصر: طب ماهو قيمته من ٣ أسابيع كان الجنيه بيساوى ٩٠ سنت أو أربع أسابيع.

جاب الله: ده بيمثل السعر فى سوق جزئى ماهواش السعر..

عبد الناصر: طب مهو الـ dollar shop سوق كلى ولاّ سوق جزئى؟

جاب الله: جزئى.

عبد الناصر: طيب.. منقدرش نقول إن ده تخفيض عملة!

جاب الله: لا مش تخفيض بالوجهة الرسمية.

عبد الناصر: ولا غير رسمية، لأن تخفيض عملة ايه؟ الراجل اللى هو عامة الشعب الناس اللى مبيستخدموش هذه البضايع بالنسبة ليهم الجنيه حافظ قيمته، بيروح يشترى بيه أكله وبيشترى بيه قمح وبيشترى بيه درة.. الى آخره. بالنسبة للناس اللى بيروحوا يشتروا من الـ dollar shop، ميهمهومش بقى دول الجنيه بيساوى ٥ صاغ ولا ٥٠ قرش هو ميهموش لأن عنده فائض من المال بيخليه بيروح يشترى.. اشتروا بجنيه واشتروا بـ ٨٠ قرش واشتروا بـ ٧٠ قرش، لكن منقدرش ناخد جنيه ونقول دى قاعدة على أساس إن احنا بنخفض العملة.

جاب الله: السائح اللى كان هييجى ويبدل فلوسه بالسعر الرسمى أصبح من مصلحته إنه ميبدلهاش بالسعر الرسمى، أصبح من مصلحته إنه يحولها فى اللوكندة وياخد علاوة عليها؛ فبالشكل ده قيمة الدولار ارتفعت بالنسبة للجنيه.

عبد الناصر: دى حاجة غير الـ dollar shop بقى.

زكى: ده أنا جالى ٥ مليون جنيه فى ميزانيتى أرقام فعلية حصيلة اضافية نتيجة الاجراءات دى- وأنا أظن سبق شرحت دى – ٥ مليون جنيه وبصراحة أنا عاملها ٨ فى الميزانية الحالية يعنى أنا عامل حسابى إن هييجى لى ٨ مليون جنيه.

مرزبان: هو بالنسبة للـ dollar shop مافيش مبادلة لتوصيل الدولار وبيع الدولار.

صدقى: سيادتك يعنى موضوع قيمة العملة، اذا كان أى اجراء بنعمله لا ينعكس على الأسعار الداخلية يبقى مافيش نقص فى قيمة العملة.

جاب الله: ينعكس فى كل مبلغ بالدولارات الناس اشترته فى الداخل بسعر يزيد عن سعر الحكومة الرسمى واستخدمته بهذا الشكل؛ يبقى اللى كان معاه الدولار بدل ما يبيعه بالتسعيرة الرسمية باعه بسعر أعلى.. ده اللى بقوله إنه بيخفض.

صدقى: أنا بدى أفرق بين العمليتين.. خفض العملة اذا انعكس على ارتفاع فى الأسعار مقابل خفض قيمة العملة يبقى طبيعى. الجنيه اللى كان بيشترى أردب قمح بقت قيمته أقل من هذا، بتخفيض العملة يبقى هيشترى كمية من القمح أقل ومعنى هذا إن قيمة العملة نازلة. أما الاجراء اللى احنا بنقترحه الآن ابقاء الأسعار على ما هى عليه، وده اجراء ولذلك سميناه تبادل متكافئ حصيلة بتيجى معاه مقابل وارداته، وده فى سبيل الحصول على نقد أجنبى..

جاب الله: أنا مبتكلمش على القرض أنا بتكلم على..

صدقى: اسمحلى أشرح بقية الصورة كلها لو سمحت يعنى، معنى هذا إن هو اجراء يطلبه الصندوق للحصول على القرض طبقا لقواعده. إحنا قولنا: ازاى نطبق ما يطلبه بدون أن ينعكس هذا على أى سلعة سواء كسلعة أو كوحدة اقتصادية شغالة فى اقتصادياتنا.. ده الاجراء اللى احنا بنقترحه.

النقطة التانية اللى أثرها الدكتور حجازى: هى موضوع الصادرات، أنا بعتقد إن احنا صادراتنا هتزيد بالطبيعة يعنى حتى من غير هذا الاجراء هيبقى أهداف الصادرات السنة دى أكتر بكتير من السنة اللى فاتت. طبعا قدام الصندوق هنقول: ده نتيجة لبعض الاجراءات اللى اتخذت؛ حصيلة الصادرات مثلا فى قطاع الصناعة فى الربع الأولانى من هذا العام ٣٢,٢٠٠ مليون، يعنى الهدف بتاع الـ ١٣٠ مليون اللى حاطينه ماشيين بتحقيقه كاملا كان ١١١ السنة اللى فاتت.. آدى ٢٠ مليون فى قطاع. الاستمرار فى تحقيق هذه الأهداف مرتبط أيضا بتوفير النقد الأجنبى اللازم للانتاج، والحقيقة السبب اللى أنا النهارده يمكن بأيد السيد وزير الاقتصاد فى هذا، إنه موارده من النقد الأجنبى نتيجة للأعباء المتزايدة مثلا بالنسبة للوضع الحاضر بتخليه النهارده مش قادر يدينى النقد الأجنبى والقرض اللى أنا عايزه.

أنا بخاف إن هذا ينعكس على امكانياتنا إحنا فى الانتاج وبالتالى على تحقيق أهداف الصادرات؛ فيبقى هو فى هذه الظروف اللى احنا فيها اذا أمكنا أن نوفر حصيلة من النقد الأجنبى ٤٠ مليون دولار – مثلا الأخ حسن بيتكلم عنهم – تساعدنا فى إن احنا نجتاز هذه الفترة بزيادة فى الانتاج وزيادة حقيقية فى الصادرات، بتحقيق أهدافنا الأصلية دون انعكاس على الأسعار. أنا مش شايف إن ده اجراء يضرنا فى شئ، هو طبعا الصندوق ماكانش بيستهدف هذا كان بيستهدف إنه تنتهى الى إن

احنا نزود الأسعار، لكن اذا قبل المبدأ اللى احنا بنقوله أنا مش شايف إنه يضرنا فى أى ناحية من النواحى.

عبد الناصر: هو برضه العملية اذا كانت بتشمل كل الصادرات والواردات كان يبقى تخفيض عملة.

جاب الله: يبقى تخفيض رسمى.

عبد الناصر: رسمى أو يعنى تخفيض واقعى، لأ.. يعنى إحنا النهارده سعرنا ٢,٣ قبل كده كان سعرنا ٢,٨، وقعدنا فترة كنا بندى ٢٥٪ ومنزلناش العملة إلا بعد فترة.. مش كده ولاّ ايه؟

زكى: لأ.. منزلناش إلا ٢,٣.

عبد الناصر: بعد كده اذا كنا إحنا هناخد items معينة اللى هى قالها الأخ حسن، الحقيقة منقدرش نقول إن ده تخفيض عملة أبدا وخصوصا يعنى مثلا اذا كانت مستلزمات الانتاج مش داخلة، السلع الوسيطة مش داخلة، وبعدين اذا كانت الأسعار مش هترتفع لأن لما نخفض العملة اذا الأسعار ارتفعت، اذا عملنا ده بيختلف اختلاف كلى عن اللى كان متقدم سنة ٦٥؛ لأن الحقيقة الحاجات اللى مكتوبة – علما إن أنا من الناس اللى برضه شكاكين جدا فى الصندوق – الحاجات اللى موجودة بالنسبة للصادرات وبالنسبة للواردات اللى هى الكشف اللى قاله أعتبرها حاجات محدودة.

النقطة الحقيقة بقى برضه اللى بتخلى الواحد فى الوقت الحالى مابيعارضش موضوع بهذا الشكل، اللى هو مافيش سيولة بالنسبة للعملة الصعبة، ولاّ عندك؟!

النقطة التانية: إنت بتقول: الالتزامات مقدرش أدخلها فى الاقتصاد القومى، لأ.. الالتزامات لازم أدخلها لأن بدون المكن اللى أنا جبته وهدفعله التزامات النهارده ماكانش الاقتصاد القومى يبقى بالرقم اللى انت بتتكلم عليه النهارده، وإحنا بنجيب البضايع دى على ١٠ سنين أو ٧ سنين أو ١٢ سنة حاسبين إنها هتدينا انتاج ومن انتاجها هنسدد هذه الأقساط، فازاى آجى أقول: لأ.. الاقتصاد القومى وضعه بهذا الشكل ولكن الالتزامات دى أنا مدخلهاش فى اعتبارى! هذه الالتزامات هى اللى رفعت الانتاج القومى مما كان فيه الى ما هو عليه الآن.

جاب الله: يعنى فيه نقطة أحب أوضحها فى الصدد ده، لما بتكلم على الميزان الجارى وأقول: إنه متوازن صادراته بتغطى وارداته يبقى فاضل عليه التزامات، طبعا مش معناه إن احنا منخدهاش فى الاعتبار أنا بقارنه بالوضع من ٣ سنين اللى كان فيه الميزان الجارى برضه هو نفسه فيه عجز ١٣٠ مليون، فلما كان فيه عجز ١٣٠ وتانى سنة ١٢٠ واللى بعدها ٨٠ مخفضناش مجلناش التخفيض فى أى صورة من الصور. فالنهارده بعد العجز الجارى ما انتهى، يبقى حصل فيه التحسين الى هذا الحد فى الميزان، فإنما الالتزامات طبعا بناخدها سواء إن كان فيه عجز ١٣٠ جارى أو سواء كان متوازن جارى، انما حبيت أدرس إنه فيه حصل توازن وقل العجز اللى موجود دلوقتى أو اللى احنا بنواجه دلوقتى، باين مش من العمليات الجارية فى خلال السنة انما من الالتزامات.

عبد الناصر: هم ليبيا عندهم احتياطى ١,٩٢٠ مليون جنيه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وزير الاقتصاد هناك يبقى مستريح جدا.

زكى: هو الجنيه الليبى نازل هنا، لما نقول الجنيه اتخفض الجنيه الليبى نازل هنا بـ ٢٥ قرش.

عبد الناصر: كده؟

زكى: آه.

عبد الناصر: ليه؟

زكى: يعنى فيه الظاهر كان عرض للبنكنوت وطبعا البنك هنا مااشتراش إلا فى حدود؛ لأن هنا بيشتروا بالنسبة للسايح كذا ٧٥ جنيه ويردوه للبنك المركزى. يعنى الشاهد إن العملة دى متعبرش زى سعر العملة بتاعتنا فى زيورخ وده بيعبر عن سعر الجنيه هنا، سعر الجنيه هو قيمته الشرائية هنا بالنسبة للأسعار مااتخفضتش اللى هو قيمته.

غانم: هو بس أنا كنت عايز أقول كلمة لمحلات البيع بالعملة الأجنبية، هى دى موجودة فى البلاد الاشتراكية يافندم ومنظور لها..

عبد الناصر: موجودة فى موسكو.

غانم: ومنظور لها على إنها وسيلة لتدعيم العملة ولزيادة امكانيات الميزان التجارى وتشجيع الصناعة.

عبد الناصر: بس فى البلاد الاشتراكية الدولار بكام؟

أصوات: ٤,٥.

عبد الناصر: ٤,٥ يبقى ده تخفيض للعملة؟

جاب الله: ايه..

أصوات: (ضحك)

جاب الله: أى تعامل فى عملة بيتم أقل من السعر الرسمى يبقى حصل خفض لمعدل التعامل، ثم ايه اللى حصل؟ إنه فى ميزان المدفوعات إحنا محددين وارداتنا الرئيسية وعلى أساس هذه الواردات مغطيين نفسنا، فلما نزود الطلب على الدولار يبقى بنأخر من قيمة عملتنا بالنسبة للدولار.. يعنى مزودين عرض الجنيه ومزودين الطلب على الدولار.

عبد الناصر: هو بس هذا الكلام يعنى بان لك لما فتحنا الـ dollar shop، قبل ما نفتح الـ dollar shop كان نفس العملية دى موجودة برضه للناس اللى مسافرين برا وبيشتروا.. أنا عارف المحلات كلها اللى فى البلد اللى بتبيع دولار، بيشتروا اللى مسافر بره كل ما تكبر الورقة تبقى ١٠٠ دولار أو كذا تغلى؛

فالعملية كانت موجودة بالنسبة للناس اللى بتسافر، والناس كانت بتشترى وكان معروف فى اسكندرية وفى القاهرة بيشتروا الدولار منين ويمكن الداخلية يقولوا لك.

جاب الله: ما هم سابوا لأن اللى عايز يسافر مش هيشترى الدولار، عشان هيشترى من الـ dollar shop عايز ياخده يسافر بيه.

عبد الناصر: لأ.. ماهو هيشترى من الـ dollar shop اللى فى بيروت، يعنى نفس الحكاية بس بدل ما إحنا حاطين المحل هنا وهناخد عليه ضريبة المحل هيكون فى بيروت ومش هناخد عليه ضريبة، هتاخدها حكومة بيروت.. هو ده الفرق يعنى ففيه dollar shop فى بيروت وفيه dollar shop فى لندن، اللى بيروحوا لندن دول كلهم واللى بيسافروا ما هم بيجيبوا بس إحنا مبناخدش.

جاب الله: وفى الوقت نفسه فى البلاد الاشتراكية الـ dollar shop اللى فيها سلعة متتباعش بالعملة المحلية فى محلات أخرى، يعنى الواحد هنا مثلا يقدر يشترى فى الصالون الأخضر بالجنيه المصرى ويشترى بالدولار فى الـ dollar shop نفس السلعة، لا نفس الساعات مثلا الساعات موجودة..

مرزبان: دى ماركة ودى ماركة.

عبد الناصر: تقدر تشترى من شارع الشواربى، معرفش إنت عارف البلد ماشية ازاى ولاّ مانتش عارف؟! تروح شارع الشواربى تلاقى كل السلع دى بتتباع بالجنيه المصرى بس أسعارها وجايبنها بقى منين من الـ free shop.. كل السلع اللى فى شارع الشورابى من الـ free shop مش جايه من بتوع الشنطة؛ لذلك إحنا عايزين نقلب الـ free shop الى dollar shop عشان ناخد عليه ضريبة، والعملية يعنى الدبلوماسيين اللى هنا بيشتروا وبيدوا تسهيلات والحاجات بتتباع لأن هو بيقدر يروح يشترى.

زكى: بس اللى بيشترى من الـ free shop وهو مسافر كتير أوى يعنى.

مرزبان: لا.. بس فيه دبلوماسين على الباسبور.. الأجانب.

عبد الناصر: هم دول اللى بيبيعوا بقى، مش هم دول اللى كانوا بيهربوا فى الجمرك وبيجيبوا بضايع ومسكناهم؟! هم دول اللى بيبيعوا.

زكى: أى مصرى بيكلفه بيروح يشترى.

عبد الناصر: لا.. مش أى مصرى، بيتفق مع تاجر يعنى واحد موظف صغير مش ضرورى السفير بيتفق مع تاجر بيجيب الحاجات دى، وهو يقدر كل يوم والتانى يروح يشترى محدش يقول له بتشترى ليه يعنى مافيش! ولذلك دول بيمونوا، يعنى تشوف البضايع اللى موجودة فى الـ free shop هى البضايع اللى موجودة فى محلات التهريب، أما يعنى بضاعة متجيش تلاقيها برضه هنا مبتجيش وهنا مبتجيش!

رياض: أحيانا بتتباع الحاجة بسعر أقل من السعر الرسمى، زى الويسكى بيتباع فى بعض محلات السعر أظن ٤ جنيه ومن كتر مابييجى له فبينزل لـ ٣ جنيه و٣,٥ جنيه، وهو أصلا جايبه مكلفه أقل من جنيه من بره.

عبد الناصر: خلاص.. أيوه.

مصطفى: سمعت النهارده السيد وزير الاقتصاد والسيد وزير الصناعة إن مواد البناء اللى هى حديد التسليح والخشب والأسمنت هترتفع أسعارها، هل مايمكنش إن احنا الصندوق بتاعنا ده بيغطى هذه الفروق بحيث إن احنا نقدر نخلى الأسعار كما هى فى السوق اللى هى مواد البناء؟ فيه صندوق هنعمله فى الوقت..

عبد الناصر: إنت بتعقدها زيادة أكتر ما هى معقدة فاكرينك هتحلها! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: ايه رأيك ياصدقى ممكن؟

سليمان: فيه زيادات جاية على قطاع الاسكان هتتعب شركات المقاولات وهتتعب الانشاءات والانشاءات.. عمليات رأسمالية يعنى.

زكى: يعنى حديد التسليح زاد ٧٠ ٪ بره فى السوق العالمى كله.

سليمان: لا.. الخشب إحنا زودناه شوية.

حجازى: كنا خسرانين فيه! مش معقول تخسر الدولة..

سليمان: ممكن نزود الأسمنت.

مصطفى: لو سمحت سيادتك الأسمنت إحنا منزودوش، الأسمنت نوعين.. الأسمنت البورتلاندى والأسمنت الكرنك، الكرنك محناش هندفع سعره، البورتلاندى حاليا بيتباع فى السوق السودا بأكتر من سعره بـ ٢ جنيه و٣ جنيه. المقترح إن احنا بناخد حاليا دعم من وزارة الخزانة ١,٦٥٠ مليون جنيه، هنرفع سعر طن الأسمنت البورتلاندى لجنيه وبالتالى يبقى سعره الرسمى أقل مما هو متداول حاليا فى السوق وفى نفس الوقت مبناخدش الدعم اللى مقابله؛ فحصيلة قطاع الصناعة مهياش هتزيد ولا تكاليف البناء هتزيد، بل هتنتظم عملية التجارة فى الأسمنت اللى هى حاليا محملة بأعباء اضافية.. دى أول نقطة.

النقطة بالنسبة لحديد التسليح، حديد التسليح مسعر على تكاليف سنة ٥٨ شركات حديد التسليح يافندم بتخسر، طول ما كان اللى مستورد من بره جاى بسعر يقابل أو أقل من الانتاج المحلى مكناش قادرين نتكلم، دلوقتى الجزء المستورد وهو يعادل نصف تقريبا استهلاك البلد هيجى أغلى من السعر بتاعنا إحنا بحوالى ٢٠ جنيه؛ فإحنا دى عناصر التكلفة الأخيرة زادت تماما لأنه حديد التسليح بيخش فى الخردة، الخردة عالميا زادت من ٤٠ لـ ٥٠٪. فده موضوع انعكاسه على تكاليف الانشاء بقى سواء زيادة الأسمنت أو الحديد أو الخشب فى حدود من ٥ – ٦٪ من تكاليف المبانى يعنى عشان تبقى واضحة.

عبد الناصر: نكمل يوم الأحد الجاى نعمل جلسة ونبحث المواضيع الزراعية ومواضيع الاسكان.